A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/10/54
26 January 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العاشرة
البند ٢ من جدول الأعمال

# التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا المفوضية السامية والأمين العام

## المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

## تقرير الأمين العام* **

* تقيداً بالقواعد لتي وضعتها الجمعية العامة بشأن الحد من عدد الصفحات، تُعمَّم المرفقات كما وردت، باللغة التي قُدِّمت بها فقط.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.09-10426 120309 130309

**موجز**

يتناول هذا التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتدابير التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد؛ ومبادرات الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية؛ والتعاون بين المؤسسات الوطنية وآليات حقوق الإنسان الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ويركز التقرير بصفة خاصة على أهم إنجازات المفوضية والتحديات والأولويات على الصعيد الوطني، حيث تتراوح الجهود بين تشجيع الخطوات الأولية في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودعم ديمومتها وفعاليتها المتواصلين في الوفاء بولاياتها. كما يناقش التقرير الدور الذي اضطلعت به المفوضية في تيسير التعاون بين هذه المؤسسات على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويوجز الأنشطة الرئيسية المنجزة في هذا الصدد، كالمؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما يتضمن التقرير معلومات عن العمل الذي قامت به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتصل بمسائل مواضيعية محددة، كالحيلولة دون نشوب منازعات ومنع التعذيب، وإحياء الذكرى السنوية الستين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسيادة القانون وإقامة العدل، والعدالة الانتقالية.

# المحتويات


| | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولاً – مقدمة ..... | ١ | ٤ |
| ثانياً – مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤســـسات الوطنيـــة لحقـــوق الإنسان..... | ٢-٦٦ | ٤ |
| ألف – الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية ..... | ٨-٣٤ | ٥ |
| باء – دعم المفوضية المبادرات الإقليمية ..... | ٣٥-٥٣ | ٩ |
| جيم – دعم المفوضية للمبادرات الوطنية ..... | ٥٤-٦٦ | ١٣ |
| ثالثاً – التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنيـــة لحقـــوق الإنسان..... | ٦٧-٧٨ | ١٦ |
| ألف – مجلس حقوق الإنسان ..... | ٦٧-٦٩ | ١٦ |
| باء – هيئات المعاهدات ..... | ٧٠-٧٥ | ١٦ |
| جيم – الإجراءات الخاصة ..... | ٧٦-٧٨ | ١٧ |
| رابعاً – التعاون فيما بين مكتب المفوضية السامية ووكالات الأمـــم المتحـــدة وبرامجهـــا والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ..... | ٧٩-٨٠ | ١٨ |
| خامساً– التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ..... | ٨١-٨٥ | ١٨ |
| سادساً– اجتماعات المائدة المستديرة بشأن مسائل مواضيعية..... | ٨٦-٩٠ | ١٩ |
| ألف – منع النزاع ومنع التعذيب ..... | ٨٦-٨٧ | ١٩ |
| باء – الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان..... | ٨٨-٨٩ | ٢٠ |
| جيم – العدالة الانتقالية..... | ٩٠ | ٢٠ |
| سابعاً – الخلاصة ..... | ٩١-٩٤ | ٢١ |


## المرفقات


I- Concluding statement of the thirteenth annual meeting of the Asia-Pacific Forum of National Human Rights Institutions ..... ٢٢

II- Statute of the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights ..... ٢٦

III- Nairobi Declaration..... ٣٩

## أولاً – مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مواصلة الاضطلاع بأنشطتها، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان، واستكمال التقارير والدراسات ذات الصلة بتضمينها آخر المستجدات. ويعرض هذا التقرير المستكمَل ما أُحرِز من تقدم منذ تقديم الأمين العام تقريره الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/7/69).

## ثانياً – مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢- تولي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) (قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨، المرفق). كما تعمل المفوضية على زيادة التنسيق بين أعمال هذه المؤسسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتدعم زيادة مشاركة هذه المؤسسات في محافل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشجِّع المفوضية على تبادل أفضل الممارسات فيما بين هذه المؤسسات، وتدعم تعزيز شبكاتها الإقليمية وتيسِّر وصولها إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإلى الشركاء الآخرين المعنيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٣- والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس هي شركاء أساسيون في النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان ونظراء مهمون للمفوضية. ويمكن لهذه المؤسسات أن تؤدي دوراً حاسم الأهمية في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني؛ وهو دور يتزايد اعتراف المجتمع الدولي به.

٤- وكانت نائب المفوضة السامية لحقوق الإنسان قد أشارت، في بيانها الافتتاحي أمام المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعقود في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى أن المفوضية استمرت في عام ٢٠٠٨ في دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتوجيه أعمالها إلى قضايا الحماية الرئيسية، مثل منع التعذيب والمعاملة المهينة، أو حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أو الاحتجاز والاختفاء التعسفيين، أو حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. كما أشارت إلى أنه بإمكان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقوم بدور في تطوير جميع جوانب سيادة القانون، وينبغي لها القيام بذلك، بما يشمل السلطة القضائية، والمؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون ونظام الإصلاحيات.

٥- وخلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، سعت المفوضية، عن طريق مجموعة واسعة من الأنشطة، لزيادة درجة التزامها بدعم عملية بناء مؤسسات وطنية قوية لحقوق الإنسان، ولزيادة فعالية هيئات التنسيق الإقليمية الخاصة بها.

٦- ومنذ عام ٢٠٠٣، تدير المفوضية على شبكة الإنترنت موقعاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net). وهذا الموقع، المربوط بجميع المواقع الشبكية المتاحة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبالصفحة الرئيسية للمفوضية على الشبكة، يشتمل على معلومات عن القضايا القطرية والمواضيعية التي تهم هذه المؤسسات. وفي عام ٢٠٠٨، وبعد أربع سنوات من الشراكة القيمة والفعالة مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، وقعت المفوضية على اتفاق هبة مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند لإدارة الموقع السالف الذكر، الذي

سيقوَّى باستحداث صيغة موقع داخلي سيتاح لأعضاء لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق اسم مستعمِل وكلمة سر.

٧- وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وحدة المؤسسات الوطنية، التابعة للمفوضية، برنامج زمالات وأصدرت نداءات جديدة لتقديم مرشحين لعام ٢٠٠٩. وسيُختار، عن طريق هذا البرنامج، موظفون من المؤسسات الوطنية المصنفة في قائمة "المركز - ألف" للعمل في وحدة المؤسسات الوطنية لفترة ستة أشهر من أجل اكتساب معرفة وخبرة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسيكون برنامج الزمالات هذا ذا فائدة للمفوضية من حيث الخبرة الفنية الموضوعية، وكذلك من حيث توحيد عملية الاتصالات المباشرة مع موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أنحاء العالم كافةً.

## ألف- الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية

٨- تعهدت المفوضية بتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية، وبشكل رئيسي عن طريق نشاط وحدة المؤسسات الوطنية التي تعمل بالتشاور مع الوحدات الجغرافية والمواضيعية والمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية. وتقدَّم مشورة حسب الطلب فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الوطنية الجديدة وبطبيعة هذه المؤسسات ووظائفها وسلطاتها ومسؤولياتها. كما يجري الاضطلاع بتحليلات مقارَنة، وتقييمات لاحتياجات التعاون التقني، والقيام ببعثات لصياغة المشاريع وتقييمها من أجل إنشاء هذه المؤسسات وتقويتها.

٩- وأثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير، قدمت المفوضية مشورةً ودعماً فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إثيوبيا وإكوادور وإندونيسيا وأوروغواي وأوغندا وباكستان وبالاو والبحرين وبنغلاديش وبنما وبوروندي وتوغو وتيمور - ليشتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وجيبوتي والدانمرك والرأس الأخضر ورواندا وسري لانكا وشيلي وطاجيكستان والعراق وغينيا - بيساو وقيرغيزستان وكمبوديا وليبيريا وليتوانيا وليسوتو وماليزيا ومنغوليا وموريتانيا وموريشيوس ونيبال والهند. وكثيراً ما قدمت المفوضية مشورة بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلم والمؤسسات الوطنية وشبكاتها الإقليمية.

### ١- الأمريكات ومنطقة البحر الكاريبي

١٠- استمرت المفوضية، في عام ٢٠٠٨ في دعم مشروع إنشاء مؤسسة أمين المظالم ومعهد حقوق الإنسان في شيلي. وأسدت مشورة قانونية بشأن مشاريع قوانين وإصلاحات دستورية، وقيَّمت امتثالها لمبادئ باريس.

١١- وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية حلقة عمل بشأن إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان في أوروغواي على سبيل المتابعة لبعثة عام ٢٠٠٥، وفي أعقاب إعداد مشروع قانون وضعه فريق عامل بدعم من المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة في أوروغواي، شارك في البعثة ممثلون عن مؤسسات حقوق الإنسان من بيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكان الهدف منها التركيز على أهمية امتثال مشروع القانون لمبادئ باريس أثناء مداولات الكونغرس ومجلس الشيوخ، وتأكيد دعم منظمة الأمم المتحدة، ولا سيما المفوضية، لهذه العملية.

## ٢- أفريقيا

١٢- أيدت المفوضية زيارة وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أوغندا في الفترة من ١١ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأوفدت الهيئة الأولى اثنين من موظفيها للمساعدة على تعزيز آلية معالجة الشكاوى لدى الهيئة الثانية.

١٣- وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، طلبت وزارة العدل إلى المفوضية وإلى عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التعليق على تعديلات يُقترح إدخالها على قانون إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وعُقدت مشاورات وطنية في تموز/يوليه، والقانون حالياً قيد نظر البرلمان.

١٤- وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، شارك كل من المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في حلقة عمل مشتركة نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريشيوس لاستعراض الولاية الحالية والمقبلة للجنة حقوق الإنسان في موريشيوس. وناقشت حلقة العمل دور اللجنة في مراقبة الشرطة ونظام الشكاوى. كما ركزت على مبادئ باريس وعلى توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية، وعلى أفضل الممارسات في مجالي تكافؤ الفرص والتمييز.

١٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، شارك المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي في مشاورات وطنية مع المجتمع المدني وأعضاء البرلمان في ليسوتو لمناقشة قانون إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان (مشروع قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧) والأحكام الدستورية ذات الصلة.

١٦- واستمر مكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا في دعم مشروع بناء القدرات الداخلية يمتد لفترة خمس سنوات للجنة حقوق الإنسان في إثيوبيا، يركز جزء منه على رصد هيئات المعاهدات. وفي الفترة من ٨ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، زار أعضاء وموظفو اللجنة جنيف لحضور دورة تدريبية توجيهية بشأن عملية هيئات المعاهدات والتقوا بأعضاء هذه الهيئات وموظفي المفوضية.

## ٣- آسيا والمحيط الهادئ

١٧- في شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدمت المفوضية تعليقات على مشروع قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في كمبوديا وفقاً لمبادئ باريس. وأتيحت التعليقات لمكتب المفوضية في كمبوديا لتبادلها مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني.

١٨- وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨، وبالتعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب القطري للمفوضية في نيبال، أوفدت المفوضية بعثة لصياغة مشروع يمتد لفترة ثلاث سنوات لدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال، وفقاً لبعثتي تقييم تم إيفادهما في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

١٩- وأيدت المفوضية بعثة أوفدها في الفترة من ٥ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، بتمويل من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنغلاديش. وكان هدف البعثة

تقديم المساعدة والمشورة التقنيتين إلى حكومة بنغلاديش بشأن إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان، بموجب قانون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش لعام ٢٠٠٧، الذي سيبدأ نفاذه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٢٠- وأيدت المفوضية بعثة أوفدها منتدى آسيا والمحيط الهادئ إلى سري لانكا في الفترة من ١٠ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بدعوة من لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا، وترأسها ممثل للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا. وكان الغرض من البعثة إجراء مناقشات مع اللجنة ومع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وركزت المناقشات على قضايا اعتماد لجنة التنسيق الدولية ومشاريع المساعدة التقنية الممكنة لهذه اللجنة.

٢١- وفي ١٨ و١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نظم منتدى آسيا والمحيط الهادئ مشاورات وطنية في باكستان لصالح المجتمع المدني وأعضاء البرلمان، بغية صياغة قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وترأس البعثة ممثل عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا بدعم من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكستان.

٢٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قامت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإيفاد بعثة تقييم احتياجات القدرات للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا. وقد أُوفِدت هذه البعثة في إطار المبادرة الإقليمية لدعم تطوير بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو مشروع لدعم بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، نفّذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣- وفي شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ سيوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية بعثة تقييم لاستعراض مشروع يدوم ثلاث سنوات أعدّه مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان والعدالة في تيمور – ليشتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية لبناء قدرات مؤسساتية للمكتب المذكور. وستستعرض البعثة أنشطة المشروع وتنسيقه؛ وتقيِّم نجاحه في مساعدة المكتب على الاضطلاع بولايته وتحقيق أهدافه المعلنة من حيث أهميته وكفاءته وفعاليته وأثره وقدرته المؤسساتية؛ وتحديد الحواجز التي تحول دون الأداء الفعال للمشروع وتقديم توصيات في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، سيتلقى مكتب أمين المظالم مشورة على مستوى رفيع تدوم أربعة أشهر لتعزيز قدراته في مجالي التحقيق والمتابعة. وسيقدم هذه المشورة الرئيس السابق للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا.

٢٤- وفي عام ٢٠٠٨، وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومستشار حقوق الإنسان لفريق الأمم المتحدة القطري في إندونيسيا، عملت المفوضية على إعداد مشروع مساعدة تقنية متعدد الجهات المانحة لفترة خمس سنوات لتقديم المساعدة لمؤسسات حقوق الإنسان في إندونيسيا. ويتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في عام ٢٠٠٩.

٢٥- وتركز المفوضية على أنشطة تطوير قدرات الدول الجزرية في المحيط الهادئ على بناء أطر حقوق الإنسان المتاحة، ويتمثل الهدف على المدى الطويل في تطوير نماذجها لآليات حقوق الإنسان، على أن تمتثل تلك الآليات لمبادئ باريس. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، أسدت المفوضية مشورة إلى حكومة بالاو بشأن مشروع قانون يتعلق باستحداث منصب أمين مظالم لحقوق الإنسان وأدائه. وبالاشتراك مع منتدى آسيا – المحيط الهادئ، تنظم المفوضية في آبيا في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ حلقة عمل إقليمية بشأن وضع آليات لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

## ٤- أوروبا

٢٦- قُدِّم إلى البرلمان في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ مشروع قانون إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في طاجيكستان. وكان ذلك في أعقاب مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية لتقديم المساعدة على صياغة القانون. وشمل المشروع الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. كما شمل انتداب مستشار لمساعدة الفريق العامل الحكومي على صياغة القانون وعلى تنظيم اجتماع مائدة مستديرة وطنية لمناقشة مشروع القانون علناً. وقدم المستشار التقرير الختامي، الذي شمل تقييماً لمدى امتثال مشروع القانون لمبادئ باريس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٧- وشاركت المفوضية في حلقة عمل بشأن جدوى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في ليتوانيا، عقدت في ليتوانيا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، لدعم إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

٢٨- وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أُجري تقييم لمؤسسة أمين المظالم في قيرغيزستان (موّله الإجراء ٢ لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضية) لتقييم فعاليتها وثغرات قدراتها. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، نظمت المفوضية حلقة عمل مع مؤسسة أمين المظالم بشأن الآلية الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب. وعُقدت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨ حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام (مولتها المفوضية واليونيسيف والإجراء ٢) لصالح مؤسسة أمين المظالم تناولت التخطيط الاستراتيجي، وتحديد الأولويات وإعادة التنظيم الهيكلي وفقاً للإدارات المواضيعية المتخصصة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ زوَّدت المفوضية المؤسسة بمستشار وطني لفترة ستة أشهر لغرض إسداء المشورة بشأن مرحلة إعادة الهيكلة. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم الإجراء ٢ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل لفترة خمسة أيام لصالح المؤسسة لتناول إجراءات الشكاوى. وبالتعاون الوثيق مع المؤسسة، أعدت الأمم المتحدة وثيقة مشروع لبرنامج مساعدة تقنية مشترك بين منظومة الأمم المتحدة لصالح المؤسسة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

٢٩- وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، شاركت المفوضية في حلقة عمل نظمها في برلين المعهد الألماني لحقوق الإنسان. وركزت حلقة العمل على كيفية تنفيذ المعهد المادة ٣٣(٢) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تقضي بمتابعة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتصل بالاتفاقية.

٣٠- وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، شاركت المفوضية في حلقة عمل بشأن إدراج مبادئ حقوق الإنسان الدولية، ونظمت حلقة العمل لجنة حقوق الإنسان في اسكتلندا في سياق إحياء الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واشتركت في تمويل حلقة العمل كلية الحقوق التابعة لجامعة ستراثكلايد ولجنة حقوق الإنسان في اسكتلندا.

٣١- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استضافت المفوضية زيارة دراسية لخمسة موظفين من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، الذين تلقوا إفادة بشأن دور وحدة المؤسسات الوطنية ووظائفها والأنشطة التي اضطلعت بها مؤخراً في إطار دعم مؤسسات حقوق الإنسان في العالم.

### ٥- المنطقة العربية

٣٢- قامت المفوضية ببعثة تقييم مشتركة إلى موريتانيا مع الرابطة الفرانكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان في الفترة من ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بهدف تقييم احتياجات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتقابل أفراد البعثة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وولّدت الدعم للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وصاغت توصيات بشأن تعزيز قدرات اللجنة.

٣٣- وفي الفترة من ٢٢ على ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في البحرين وحكومة البحرين، عقدت المفوضية حلقة عمل بشأن مبادئ باريس وأفضل الممارسات لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، تهدف إلى دعم الحكومة في الوفاء بالالتزامات التي عقدتها في الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، التي أُقيمت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمشياً مع مبادئ باريس. وأسهمت المناقشات، التي يسَّرتها المفوضية وخبراء من المغرب والأردن وآيرلندا الشمالية، في التوعية بالمتطلبات الرئيسية لهذه المؤسسات، وبالمساعدة المتاحة كذلك من المفوضية.

٣٤- وفي أعقاب اعتماد مجلس النواب، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قانون اللجنة العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق، بدأت المفوضية، تنفيذ مشروع المساعدة التقنية لفترة ثلاث سنوات من أجل مساعدة حكومة العراق على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تكون فعالة وجيدة الأداء. وسيضطلع مكتب حقوق الإنسان، التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بدور في لجنة الخبراء التي ستختار أعضاء المؤسسة. ويجري تطوير العملية بمساعدة مكتب حقوق الإنسان بصفته أمانتها.

## باء - دعم المفوضية المبادرات الإقليمية

### ١- الأمريكات ومنطقة البحر الكاريبي

٣٥- نظمت شبكة الأمريكات، في عام ٢٠٠٧، بدعم من المفوضية، حلقة دراسية بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة. وكنتيجة لحلقة العمل، قدمت المفوضية الدعم لإصدار دليل بشأن رصد الاتفاقية على الصعيد الوطني، ترجم من الإسبانية إلى الإنكليزية والفرنسية ووزِّع على نطاق واسع في بداية عام ٢٠٠٨.

٣٦- وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نظمت المفوضية في البرازيل المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التحضيري لمؤتمر ديربان الاستعراضي. وكان المؤتمر أول اجتماع من بين جميع الاجتماعات الإقليمية، الذي دُعي إلى عقده في المقرر م أ-١/١١ الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية في دورتها التنظيمية المعقودة في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وحضر الاجتماع ممثلون عن ٢٥ دولة عضواً من المنطقة، و١١٤ منظمة غير حكومية، وعددٌ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤسساتُ وبرامج الأمم المتحدة.

٣٧- وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، نظمت المفوضية دورة تدريبية إقليمية لمتابعة توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وعقد الاجتماع في مدينة بنما بتمويل من مشروع الاتحاد الأوروبي الذي يحمل

اسم "تعزيز تنفيذ توصيات معاهدات حقوق الإنسان من خلال تعزيز آليات الحماية الوطنية". واستهدف التدريب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام. كما شارك في الدورة ممثلون عن حكومات الأرجنتين وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك.

٣٨- وعقدت في مِردا باليوكُتان في المكسيك في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للأمريكات والاتحاد الإيبيري الأمريكي لأمناء المظالم. وألقى ممثل المفوضة السامية كلمة في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، أشاد فيها بأعضاء الشبكة على ما يضطلعون به من عمل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، في السنة التي تصادف الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأيد ممثل المفوضة السامية عملية اعتماد لجنة التنسيق الدولية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشدد على أهمية استمرار عملها مع النظام الدولي لحقوق الإنسان عن طريق هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة والاستعراض الدوري الشامل.

## ٢- أفريقيا

٣٩- في عام ٢٠٠٧، دعمت المفوضية إنشاء شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، والغرض الأساسي من ذلك هو التشجيع على إنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان في أفريقيا تمشياً مع مبادئ باريس، وتعزيز فعالية تلك المؤسسات وتشجيع التعاون فيما بينها في أفريقيا. وتشمل الشبكة مؤسسات اعتمدتها لجنة التنسيق الدولية تمشياً مع مبادئ باريس. وينص دستور الشبكة على إنشاء أمانة دائمة لها في نيروبي. وبدعم مالي من المفوضية، انتُدب مدير تنفيذي ومساعدة له. وفي عام ٢٠٠٨، واصلت المفوضية تقديم الدعم المالي للأمانة الدائمة. وشجعت المفوضية كذلك مختلف الشركاء على الإسهام مالياً وتقنياً في بناء قدرات الأمانة.

٤٠- وبإمكان شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان أن تساعد على تحسين حالة حقوق الإنسان في القارة. وركزت الشبكة على التزامها بتحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة العاملين في مجال حماية حقوق الإنسان في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٨، تعزز التفاعل بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومؤسسات حقوق الإنسان في المنطقة. وأتاح انتخاب رئيس الشبكة في عام ٢٠٠٨، بصفته أحد الأعضاء الخمسة الجدد للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فرصة لتعزيز التآزر بين المؤسسات الأفريقية والآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان.

٤١- وشاركت شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في الدورتين الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المعقودتين على التوالي في سوازيلاند في الفترة من ٧ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، وفي أبوجا بنيجيريا، في الفترة من ١٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وجاءت المشاركة في سياق قرار اللجنة الأفريقية ٣١ (د-٢٤) ٩٨ المعتمد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أثناء الدورة الخامسة والعشرين المعقودة في بنجول، التي قررت فيها اللجنة منح مركز المراقب الخاص لأي مؤسسة وطنية منشأة في أفريقيا وتعمل وفقاً للقواعد والمعايير الدولية المعترف بها.

٤٢- وعقد في الرباط في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ اجتماع الحوار العربي الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، وكان مناسبة لمؤسسات حقوق الإنسان الأوروبية والعربية لمناقشة التحديات التشريعية والعملية التي تعترض إعمال حقوق المهاجرين. وركز الحوار على دور مؤسسات حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق المهاجرين.

٤٣- وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، عقدت المفوضية مؤتمراً إقليمياً حكومياً دولياً تحضيرياً لأفريقيا، استضافته في أبوجا حكومة نيجيريا في أمانة الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. ووزعت خطابات الدعوة على نطاق واسع عن طريق الشبكة. ودعمت المفوضية مشاركة موظفين من الأمانة الأفريقية ومن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة في قائمة "المركز - ألف"، من أوغندا وتوغو وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وزامبيا والسنغال ومالاوي والنيجر.

## ٣- آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

### الاجتماع السنوي الثالث عشر لمحفل المؤسسات الوطنية لآسيا والمحيط الهادئ

٤٤- عقد الاجتماع السنوي الثالث عشر لمحفل آسيا والمحيط الهادئ في كوالالمبور في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. واستضافت لجنة حقوق الإنسان لماليزيا الاجتماع، وشاركت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في رعايته، وحضره قرابة ١٧٠ ممثلاً عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأمم المتحدة لمناقشة عدد من الشواغل الرئيسية لحقوق الإنسان التي تواجه المنطقة، ومن بينها حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والاستعراض الدوري الشامل، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية.

٤٥- ونوهت المفوضية، في العرض الذي قدمته في الاجتماع، إلى إلتزامها بإنشاء مؤسسات وطنية جديدة لحقوق الإنسان وتعزيز المتواجد منها في الإقليم، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والوطنيين، مثل الحكومات، والمؤسسات المتواجدة في الإقليم، وهيئات التنسيق الإقليمية. وأبرزت التحسينات التي جرت على عملية الاعتماد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وأهمية مؤسسات حقوق الإنسان في التماس تعاون ودعم نظام حقوق الإنسان الدولي، ولا سيما ضمان المتابعة على المستوى القطري. وأعربت المفوضية عن تأييدها لإنشاء هيئة دون إقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مثل آلية حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٤٦- وأكد المحفل مجدداً في بيانه الختامي (انظر المرفق الأول) على نجاح شراكته مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتَطَلَّع إلى تعزيز التعاون والدعم، بوسائل منها عقد حلقة عمل لمنطقة المحيط الهادئ عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما أعرب المحفل عن ارتياحه لرئيسة لجنة التنسيق الدولية على دورها القيادي في استعراض إدارة اللجنة وتطويرها.

### المؤتمر الدولي المعني بتعزيز وحماية حقوق المهاجرين في مجتمع متعدد الثقافات

٤٧- نظمت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مؤتمراً دولياً بشأن تعزيز وحماية حقوق المهاجرين في مجتمع متعدد الثقافات. وأكدت المفوضة، في رسالة بثت

بالفيديو، الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال المشاركة في استراتيجية بناءة ومتسقة على نطاق العالم لضمان احترام حقوق المهاجرين ومكافحة التمييز وتحقيق التجانس الاجتماعي.

## ٤- أوروبا

### وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية

٤٨- حضرت المفوضية في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ اجتماعاً في فيينا نظمته وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية بشأن القيمة المضافة للتعاون بين الوكالة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وحضر هذه التظاهرة ما مجموعه ١٣ مؤسسة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي مجلس أوروبا. وأقر الاجتماع بقيمة وأهمية شبكة لجنة التنسيق الدولية واعتمدها، ولا سيما العملية المتعلقة بالاعتماد، وضرورة زيادة توثيق التعاون بين الوكالة والمفوضية.

### مجلس أوروبا

٤٩- في يومي ١٦ و١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عقد في دبلن مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا واللجنة الآيرلندية لحقوق الإنسان، خامس اجتماع مائدة مستديرة للمؤسسات الوطنية الأوروبية لحقوق الإنسان وللمفوض المذكور. وكان موضوع المائدة المستديرة "الحماية الداخلية لحقوق الإنسان: تعزيز الهياكل الوطنية المستقلة". والتزم كل من مفوضية حقوق الإنسان ومجلس أوروبا ووكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي بالتباحث بشأن زيادة التعاون في سياق إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا. وأكدت المفوضية ضرورة أن يقدم المجلس الأوروبي والوكالة الدعم للمعايير الدولية وعملية الاعتماد من خلال لجنة التنسيق الدولية.

## ٥- الإقليم العربي

### الحوار العربي الأوروبي بشأن الهجرة وحقوق الإنسان

٥٠- شاركت المفوضية في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، في الحوار العربي - الأوروبي الثالث لحقوق الإنسان بشأن الهجرة وحقوق الإنسان، الذي قامت بتنظيمه في الرباط المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدانمرك والأردن والمغرب. واستضاف الاجتماع مناقشات بشأن التحديات القائمة والثغرات الموجودة بين معايير حقوق الإنسان الرامية إلى حماية حقوق المهاجرين، وركز على الثغرات في التنفيذ والتحديات المتعلقة بالهجرة النظامية وغير النظامية، وأسواق العمل وحقوق العمال المهاجرين.

### الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٥١- عُقدت في عمان في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الحلقة الدراسية الإقليمية للمفوضية بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، التي نُظمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأطلقت الحلقة الدراسية الحوار فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشركاء الإقليميين الرئيسيين بشأن واجبات الدول والتزاماتها فيما يتعلق بأمور ذات صلة بمكافحة الإرهاب. وشارك فيها ممثلون للحكومات

ومؤسسات من الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وموريتانيا وعمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والسودان وتونس وقطر والإمارات العربية المتحدة واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة.

**الخبرات المماثلة للاستعراض الدوري الشامل**

٥٢- شاركت المفوضية يومي ١٩ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في مؤتمر دولي عن الخبرات المماثلة للاستعراض الدوري الشامل،نظمته حكومة البحرين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحضر المؤتمر أكثر من ١٠٠ وفد من المنطقة العربية، من بينها العراق وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، وممثلو جامعة الدول العربية، وكذلك ممثلون لبلدان تم سابقاً النظر في تقاريرها (تونس والمغرب والمملكة المتحدة والأرجنتين).

**مؤتمر القاهرة الدولي الثالث**

٥٣- شاركت المفوضية في المؤتمر الدولي الثالث الذي عُقد بالقاهرة يومي ١ و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بعنوان "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بعد مرور ستين عاماً: بين الخطابة والواقع". ونظم المؤتمر كل من المجلس الوطني المصري لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

**جيم - دعم المفوضية للمبادرات الوطنية**

**١- لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان**

**الدورة العشرون**

٥٤- قدمت المفوضية، بوصفها أمانة لجنة التنسيق الدولية ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد، دعماً فنياً للدورة العشرين للجنة، المعقودة في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ويسرت لعقد هذه الدورة. وركز الاجتماع على قضايا تتعلق بمهام اللجنة وهيكلها وإدارتها وتمويلها، وقرر تأسيس اللجنة بموجب القانون السويسري. ومن المزمع أن تتشكل اللجنة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز 'ألف'، البالغ عددها ١٦ مؤسسة، والتي تعد الأعضاء المصوتة الممثلة للأقاليم الأربعة للجنة. كما وافق الاجتماع على عقد جلسة سنوية لتنظيم المسائل الموضوعية ومناقشتها. وسيُحتفظ بإجراء عقد مؤتمرات دولية. وسيُلغى الرسم السنوي للعضوية.

٥٥- كما ركز الاجتماع على القضايا الجوهرية، مثل مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النظام الدولي لحقوق الإنسان، ودورها في الأعمال التجارية، والتقليل من الفقر، والإعاقة، وحلول الذكرى السنوية الستين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأنشطة مؤسسات حقوق الإنسان في هذا السياق. وفضلاً عن ذلك، عرضت المجموعات الإقليمية الأربع أنشطتها في جلسة عامة.

**التأسيس**

٥٦- عقدت اللجنة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، جمعية تأسيسية لتأسيس اللجنة كرابطة بموجب القانون السويسري. وقدمت المفوضية مدخلات لصياغة النظام الأساسي ويسرت عملية التأسيس.

**الدورة الحادية والعشرون**

٥٧- قدمت المفوضية، بوصفها أمانة اللجنة ولجنتها الفرعية للاعتماد، دعماً فنياً لعقد دورة اللجنة الحادية والعشرين في نيروبي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قبل انعقاد المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويسرت القيام بذلك.

٥٨- وركز الاجتماع على قضايا تتعلق بإدارة اللجنة وتمويلها وإنشاء أفرقة عمل مواضيعية. واعتمد الاجتماع النظام الأساسي المنقح للجنة (انظر المرفق الثاني) مع توصيات بزيادة تطوير النظام الأساسي، ووافق على أن تدفع المؤسسات ذات المركز 'ألف' رسماً سنوياً للاشتراك قدره ٢٠٠ ٣ يورو. كما اعتمد الاجتماع عدداً من القرارات المتعلقة بالعضوية والتمويل المستدام، من بينها أن تكون كل مؤسسة معتمدة بالمركز 'ألف' بمثابة عضو مصوت للجنة التأسيسية، رهنا بدفع رسم اشتراك سنوي؛ وأن تُقبل كل مؤسسة معتمدة ذات المركز 'باء' كعضو غير مصوت في اللجنة. وسيعقد الاجتماع المؤسسي المقبل للجنة في الأسبوع الذي يبدأ يوم ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ في جنيف.

٥٩- ووافق الاجتماع على إنشاء فريقَين عاملَين مواضيعيَين داخل اللجنة: فريق عامل معني بالمشاركة الاستراتيجية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية مراجعة ديربان، وفريق معني بحقوق الإنسان والأعمال التجارية. كما ناقش الاجتماع مشاركة المؤسسات في لجنة وضع المرأة، ومشاركة اللجنة في آليات حقوق السكان الأصليين، ووافق على التوسع في مناقشة القضايا في الاجتماع المقبل للجنة المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٦٠- وأبدت عدة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان اهتماماً وتأييداً كبيرين بشأن مشاركتها في مؤتمر استعراض ديربان، وركزت على إمكاناتها في تعزيز مصداقية المؤتمر وفي تنفيذ نتائجه على المستوى القطري. ويتألف الفريق العامل المعني بمؤتمر استعراض ديربان من مؤسستين من كل إقليم (كوستاريكا والدانمرك وألمانيا وإندونيسيا والمكسيك وجمهورية كوريا ورواندا وجنوب أفريقيا) ويترأسه رئيسان (جمهورية كوريا وجنوب أفريقيا). وسيسهم الفريق العامل في إعداد ورقة نتائج مؤتمر استعراض ديربان.

٦١- وسيتألف الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والأعمال التجارية من ممثلين عن المؤسسات من جميع الأقاليم التي لها خبرة بالموضوع. وستتمثل مهمة الفريق العامل في دعم المؤسسات في التخطيط الاستراتيجي، وبناء القدرات، وتجميع الموارد وتحديد جداول الأعمال. واقتُرح على رئيس اللجنة أن تكون حقوق الإنسان والأعمال التجارية موضوع المؤتمر الدوري العاشر لعام ٢٠١٠.

٦٢- وقدم رؤساء الشبكات الإقليمية الأربع تقريراً عن أنشطتهم ضمن إطار حملة "UDHR 60" وهي حملة دعا فيها المفوض السامي لحقوق الإنسان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن تؤدي دوراً قيادياً. وأعربوا عن

امتنانهم للمفوضية السامية لحقوق الإنسان على الدعم المالي والتقني الذي قدمته في سياق الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

**المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**

٦٣- عقد المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نيروبي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. واستضافت المؤتمر كل من المفوضية، واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، ولجنة التنسيق الدولية، وقامت بتنظيمه ودعمه. كما استفادت هذه المناسبة من دعم المنظمة الدولية للفرانكوفونية والوكالة الدولية السويدية لتنمية الشركات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتضمن المشاركون أكثر من ١٢٠ ممثلاً من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم، وكذلك الهيئات التنسيقية الوطنية والمنظمات غير الحكومية وخبراء دوليين لحقوق الإنسان. كما نظمت مناسبات متعددة في ذات الوقت الذي عقد فيه المؤتمر (انظر الفقرات ٨١-٨٥ أدناه).

٦٤- وكان موضوع المؤتمر "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإقامة العدل". وناقش المشاركون الممارسات الحميدة للمؤسسات في تعزيز سيادة القانون. وجرت في أفرقة مختلفة مناقشات حول المواضيع التالية: (أ) العلاقة بين المؤسسات والهيئة القضائية ودور المؤسسات في إدارة القضاء؛ (ب) دعم المؤسسات للمكونات الهامة للنظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان؛ (ج) المؤسسات ومكافحة الإفلات من العقاب؛ (د) المؤسسات والحق في الرد والجبر، وإعادة التأهيل لضحايا الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في حالات ما بعد النزاع؛ (ه) المؤسسات وبناء القدرات فيما يتعلق بإقامة العدل، ولا سيما من خلال تعديل الهيئة القضائية، أو قطاع الأمن أو النظام العقابي، أو إصلاح قضاء الأحداث، أو مكافحة الفساد.

٦٥- اعتمد المؤتمر بالإجماع إعلان نيروبي (انظر المرفق الثالث) الذي يزوِّد المؤسسات بمبادئ توجيهية لأداء دورها في إقامة العدل. وينص الإعلان على جملة أمور، منها أن تسعى المؤسسات إلى الاضطلاع بمبادرات لتعزيز إقامة العدل ضمن ولايتها، ويشجع على التعاون في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال المفوضية السامية لحقوق الإنسان و على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ والمشاركة في شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ أنشطتها في إقامة العدل؛ ووضع وتنفيذ استراتيجية لتعزيز إقامة العدل. كما يطالب الإعلان المفوضية بإعداد تقرير يتضمن أفضل الممارسات المقدمة خلال المؤتمر.

**٢- اللجنة الفرعية للاعتماد**

٦٦- قدمت المفوضية دعماً في أعمال السكرتارية لاجتماعات اللجنة الفرعية للاعتماد، المعقودة في نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (للاطلاع على قائمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي لديها مركز اعتماد ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، انظر الوثيقة A/HRC/10/55، المرفق الأول). ويقدم تقرير الأمين العام (A/HRC/10/55) مزيداً من المعلومات بشأن عملية الاعتماد والتحسينات الأخيرة التي أُجريت عليها.

## ثالثاً – التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

### ألف – مجلس حقوق الإنسان

٦٧- ما انفكت المفوضية تقدم الدعم لتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إزاء مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٥ وأفضل ممارسات اللجنة. ويتيح القرار ١/٥ فرصاً متعددة للمؤسسات وآلياتها الإقليمية للتنسيق للمشاركة في دورات المجلس وفي مختلف آلياته. وبإمكان المؤسسات المعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية فيما يتعلق بامتثالها لمبادئ باريس، وكذلك بإمكان اللجنة نفسها وهيئات التنسيق الإقليمية التابعة للمؤسسات، أن تشارك وتخاطب المجلس بصفة مستقلة وبشأن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال. وبإمكانها أيضاً تقديم بيانات مكتوبة وأن تصدر وثائق (تحمل رمز وثائق الأمم المتحدة)، وأن يكون لها ترتيب مستقل للجلوس.

٦٨- وفيما يتعلق بآليات المجلس، أُسند إلى المؤسسات دور واضح وهام بموجب القرار ١/٥، وذلك مثلاً فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، حيث سيتألف أحد الأنواع الثلاثة للوثائق من معلومات يقدمها أصحاب المصالح، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبإمكان المؤسسات أن تؤدي دوراً حاسماً في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل، بدءاً بتقديم الوثائق وحضور الاستعراض ووصولاً إلى متابعة التوصيات. كما يمكن لها أن تؤدي دوراً هاماً في اللجنة الاستشارية، وذلك على الأخص في إجراء تقديم الشكاوى.

٦٩- عُقدت، في نيروبي، يومي ١٩ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حلقة عمل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية بشأن الاستعراض الدوري الشامل لتبادل الممارسات الحميدة بشأن الإبلاغ، والمشاركة في الاستعراض والمتابعة بموجب الاستعراض. ونظمت هذا الاجتماع هيئة الحقوق والديمقراطية، والمفوضية، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وأمانة الكومنولث. وقامت مختلف مؤسسات حقوق الإنسان التي شاركت في عملية الاستعراض بتبادل خبراتها.

### باء – هيئات المعاهدات

٧٠- ما انفكت المفوضية تتحاور وبشكل منتظم مع أعضاء هيئات المعاهدات من خلال تقديم تحليل يقوم على الخبرة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأنشطتها ذات الصلة. وفي عام ٢٠٠٨، أدلت مؤسسات متعددة ببيانات أمام هيئات المعاهدات فيما يتعلق بالنظر في التقارير التي تقدمها بلدانها على التوالي وقدمت تقارير إليها.

٧١- وتقوم المفوضية بانتظام بإعداد واستيفاء مجموعة من الملاحظات الختامية لجميع هيئات المعاهدات وتوصياتها المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net) وترسل ملاحظاتها الختامية بانتظام إلى مؤسسات البلدان المعنية، بعد أن تعتمدها. كما تشجع المفوضية المؤسسات على المشاركة في الدورات التي تعقدها هيئات المعاهدات، وعلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى التواصل فيما بينها، بطرق منها تقديم المعلومات على قائمة المسائل، والمشاركة في الدورات ومتابعة الملاحظات الختامية.

٧٢- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظمت المفوضية حلقة عمل دون إقليمية لغرب أفريقيا بشأن ممارسات إبلاغ هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وشاركت في حلقة العمل هذه مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وكذلك ممثلو حكومات بوروندي وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وكينيا والصومال والسودان ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. وركزت إحدى الدورات على دور هذه المؤسسات في عملية إبلاغ هيئات المعاهدات.

٧٣- وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، نظمت المفوضية، بالتعاون مع الرابطة الإيبيرية - الأمريكية لأمناء المظالم وجامعة القلعة، حلقة عمل بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أثناء انعقاد دورة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونوقش دور هذه المؤسسات في تعزيز أهلية المقاضاة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا السياق، وشاركت فيه مؤسسات من بلدان ناطقة بالإسبانية.

٧٤- وعُقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ اجتماع لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، حيث قدمت وحدة المؤسسات الوطنية معلومات مستوفاة مكتوبة عن التطورات المتعلقة بالتواصل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات. ووُزِّعت في الاجتماع قائمة بممارسات حميدة في هذا المجال.

٧٥- وتشترك المفوضية منذ عام ٢٠٠٣ في مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي معنون "تعزيز تنفيذ توصيات معاهدات حقوق الإنسان من خلال تعزيز الآليات الوطنية للحماية"، يرمي إلى تحسين تنفيذ استنتاجات وتوصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان على المستوى الوطني من خلال تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وقد صُممت الأنشطة لتعزيز مشاركتها في عملية الإبلاغ، والتشجيع على استخدام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات هيئات المعاهدات في مجالات عمل كل منها على زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعُقدت في بنما حلقة عمل وطنية في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، شارك فيها ممثلون من الأرجنتين وكولومبيا وغواتيمالا والسلفادور والمكسيك وبنما. وعُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حلقات عمل وطنية في المغرب وإندونيسيا.

## جيم - الإجراءات الخاصة

٧٦- يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان أن تؤدي دوراً هاماً في عمل المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالزيارات القطرية (الإعداد للزيارة وعقد الاجتماعات خلال الزيارة، ومتابعة التوصيات)؛ وبالإنذار المبكر؛ وبالمشاركة في الدراسات المواضيعية والمؤتمرات والحلقات الدراسية وتنظيمها؛ والتواصل في المحافل الدولية، مثل مجلس حقوق الإنسان أو الاجتماع السنوي للمكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة. ويلتمس المكلفون بولايات، بصورة متزايدة، المساعدة من المؤسسات لضمان تنفيذ توصياتهم على المستوى الوطني.

٧٧- وعُقد في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ حوار تفاعلي بين المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية. وقدم ممثل لجنة التنسيق الدولية بياناً عن تعزيز التعاون بين المؤسسات والمكلفين بولايات ومتابعة التوصيات، كما قدم ورقة عن التواصل بين المؤسسات والمكلفين بولايات.

٧٨- وفي يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نظمت المفوضية، بالتعاون مع ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمهجَّرين داخلياً ومشروع بروكينز - بيرن بشأن التهجير الداخلي، حلقة عمل في نيروبي عن دور المؤسسات الوطنية الأفريقية في حماية حقوق الإنسان للأشخاص للمهجَّرين داخلياً. وقدمت حلقة العمل نظرة شاملة للإطار القانوني والشارع لحماية المهجَّرين داخلياً؛ وتم تبادل مبادئ توجيهية عن وضع قوانين وسياسات وطنية تتعلق بالمهجَّرين داخلياً؛ ونوقشت سياسات محددة للمؤسسات الوطنية لحماية ومساعدة المهجَّرين داخلياً.

## رابعاً - التعاون فيما بين مكتب المفوضية السامية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧٩- واصلت المفوضية في عام ٢٠٠٨ تعزيز تعاونها مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وتتعاون المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات حقوق الإنسان في الدانمرك وجنوب أفريقيا وأوغندا على وضع مجموعة أدوات للأفرقة القطرية العاملة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من المزمع إصدارها بالاشتراك مع المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٨٠- وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، عقدت شبكة سياسة حقوق الإنسان (HURITALK) مناقشة عبر الشبكة عن موضوع "دور وكالات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية في دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان". وشاركت فيها وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني وخبراء من جميع الأقاليم، وأكدت الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان لها مصداقية بوصفها شركاء وطنيين في تعزيز سيادة القانون والإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان أو في المشاركة في مجالات أخرى ذات أولوية، مثل التقليل من الفقر. وركزت المناقشة من خلال الإنترنت[1] على (أ) دور مؤسسات حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وأهداف التنمية؛ و(ب) ضمان مصداقيتها واستقلاليتها، والحفاظ على علاقات مع المجتمع المدني، والدور المحدد لوكالات الأمم المتحدة في ذلك؛ و(ج) استراتيجيات لمساعدة مؤسسات حقوق الإنسان على الاضطلاع بمهامها بفعالية، والدور المحدد لوكالات الأمم المتحدة.

## خامساً - التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية

### حلقات العمل المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل

٨١- وقامت هيئة الحقوق والديمقراطية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وأمانة الكومنولث، في نيسان/أبريل وتموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بتنظيم حلقات عمل في جنيف وكوالا لامبور ونيروبي تتعلق بالاستعراض الدوري الشامل. وقامت مختلف مؤسسات حقوق الإنسان التي شاركت في عملية الاستعراض بتبادل الخبرات فيما بينها.

---

(١) يمكن الاطلاع على الموجز في الموقع www.nhri.net.

**محفل المنظمات غير الحكومية (نيروبي)**

٨٢- عُقد، كجزء من المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، محفل شارك فيه أكثر من ١٠٠ شخص من منظمات دولية وإقليمية ووطنية. وكان أهم موضوع نوقش فيه تحسينَ إمكانية احتكام الفئات الضعيفة إلى القضاء من خلال إقامة الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية للمشاركين عرضاً موجزاً يتعلق بالأنشطة المضطلع بها حالياً لتعزيز قدرة المؤسسات على الاضطلاع بولايتها الأساسية، بطرق منها عملية اعتماد أكثر صرامة. ووضعت قرابة ٥٠ منظمة في المحفل خطة عمل للتعاون بين المؤسسات والمنظمات غير الحكومية. وأعربت بعضها، ومنها منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للمحامين، عن اهتمامها بمساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعزيز إمكانات المؤسسات في تقديم الحماية على المستوى الوطني لجعلها أول "بوابة للنداء" لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والفئات الضعيفة.

**مؤسسة إكيتاس**

٨٣- وخلال المؤتمر المشار إليه أعلاه، أصدرت مؤسسة إكيتاس دليلاً جديداً يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، تم إعداده بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح مؤسسات حقوق الإنسان.

**برنامج لحقوق الإنسان وضعته كلية القانون في جامعة هارفَرد**

٨٤- قدم رئيس برنامج الأمم المتحدة في كلية القانون بجامعة هارفَرد، في المؤتمر المشار إليه أعلاه، عرضاً للبرنامج وشرح طائفة الفرص المتاحة أمام المؤسسات، بما في ذلك الزمالات والتدريب الداخلي وتعهد بتقديم الدعم لعدد كبير من الطلاب في كلية القانون بجامعة هارفَرد. كما أشار إلى منشور تعتزم جامعة هارفَرد والمفوضة السامية لحقوق الإنسان إصداره عن المؤسسات وإقامة العدل.

**رابطة منع التعذيب**

٨٥- أعدت المفوضية في عام ٢٠٠٨، بالتعاون مع رابطة منع التعذيب ومحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، منشوراً بعنوان "منع التعذيب: دليل تنفيذي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، وهو يستند إلى الخبرة المكتسبة من مشروع حشد الفعاليات من أجل التغيير، المنفذ بقيادة المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة فاهامو غير الحكومية، والممول من الاتحاد الأوروبي. والدليل أداة عملية لمؤسسات حقوق الإنسان التي تشترك بنشاط في منع التعذيب، ويؤكد أهمية المشاركة في استراتيجية عالمية. وقدمت الرابطة مشروع الدليل في المؤتمر المشار إليه أعلاه.

## سادساً - اجتماعات المائدة المستديرة بشأن مسائل مواضيعية

### ألف - منع النزاع ومنع التعذيب

٨٦- شُرع في عام ٢٠٠٥ في تنفيذ مشروع "حشد الفعاليات من أجل التغيير: تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال التدريب عن بعد والتدريب الإقليمي". ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة مؤسسات

حقوق الإنسان على منع التعذيب والاشتراك في منع التعذيب، بطرق منها الإنذار المبكر. وانتهى المشروع في عام ٢٠٠٧ وأُعيدَ النظر فيه في عام ٢٠٠٨. ونفذت المفوضية المشروع الذي قام بتمويله الاتحاد الأوروبي، وذلك باشتراك كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ورابطة منع التعذيب ومنظمة فاهامو غير الحكومية.

٨٧- وبعد إجراء التقييم، تبين أن المشروع تجاوز إلى حد كبير مجرد تحقيق أهدافه، بل إنه حقق نجاحاً لا مثيل له. واعتبر معظم المشاركين أن العنصر الأساسي للمشروع، وهو برنامج للتعلم عن بعد لحشد الفعاليات من أجل التغيير، قد حقق نجاحاً كبيراً. واعتُبرت المواد المستخدمة فيه موادَّ ناجعة ومفيدة ومثيرة للتحدي وواضحة؛ وأقيمت في مرحلة مبكرة علاقات مع المشاركين المعنيين بحقوق الإنسان، مما شجع على إقامة اتصالات مهنية؛ وقَدمت حلقة العمل خبرة عملية وفعلية للتعلم؛ وأُبلغ عن بعض القصص الإيجابية للغاية المتعلقة بنشر التعليم في صفوف المجتمع المدني، وخدمات السجون، وقوات الشرطة، بل وفي قوات الجيش أيضاً. وفضلاً عن ذلك، كان هناك دعم قوي من الإدارة التنفيذية والمشاركين لزيادة التدريب بشأن مواضيع مختلفة باستخدام هذا النهج وبتنظيم دورات مماثلة لزملاء آخرين في المؤسسات.

## باء - الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

٨٨- شرع الأمين العام بحملة مدتها سنة للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مُرَكِّزاً على "الكرامة والعدالة للجميع منا". وتولي المفوضية هذه الحملة اهتماماً خاصاً لحقوق المحرومين من حرياتهم في السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز. وخصصت المفوضية تحديداً الفترة من ٦ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أسبوعاً لصون كرامة المحتجزين وإتاحة الإمكانية لهم للاحتكام إلى القضاء. ودعت مؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من الشركاء إلى الاضطلاع بأنشطة مركزة في و/أو تتعلق بأماكن الاحتجاز خلال ذلك الأسبوع وطوال عام ٢٠٠٨. وتعتزم المفوضية وضع تقرير رسمي عن أنشطة المؤسسات المنفَّذة خلال ذلك العام، إلى جانب دراسات حالات وقصص شخصية يمكن استخدامها كدليل لبذل مزيد من الجهود لحماية كرامة المحرومين من حرياتهم وإتاحة الإمكانية لهم للاحتكام إلى القضاء.

٨٩- وتلقت مؤسسات متعددة مبلغاً من المفوضية (قدره ٠٠٠ ١٤٣ دولار) لتمويل الأنشطة المزمع تنفيذها والمرتبطة بمبادرة المفوضة السامية بشأن الاحتجاز. وقُبلت طلبات للحصول على التمويل مقدمة من مؤسسات من إكوادور وإثيوبيا والهند وإندونيسيا ومنغوليا وبنما ورواندا وسري لانكا وتوغو وأوغندا.

## جيم - العدالة الانتقالية

٩٠- بعد أن عُقِدَ في كيب تاون بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اجتماع دائرة مستديرة دولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن العدالة الانتقالية استضافته المفوضية ولجنة حقوق الإنسان لجنوب أفريقيا، أعدت المفوضية مذكرة توجيهية بشأن المؤسسات والعدالة الانتقالية. وترمي المذكرة إلى مساعدة المؤسسات في مشاركتها في العدالة الانتقالية لتحسين دورها المؤسساتي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية.

## سابعاً – الخلاصة

٩١- إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل لمبادئ باريس هي عناصر رئيسية لنظام وطني قوي وفعال لحماية حقوق الإنسان، وبإمكانها، بصفة خاصة، تقديم الدعم للحكومات لضمان تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، وذلك بطرق منها تيسير إجراءات متابعة توصيات النظام الدولي لحقوق الإنسان. ويشجع الأمين العام على زيادة التعاون بين المنظمات غير الحكومية وهذه المؤسسات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الحماية الأساسية، ومن بينها حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. كما اتضح أن هذه المؤسسات هي شركاء لهم أهمية في النظام الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال مجلس حقوق الإنسان، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة.

٩٢- ويرحب الأمين العام باعتماد الجمعية العامة مؤخراً وبالإجماع قرارَها ١٧٢/٦٣ المتعلق بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، الذي تعيد الجمعية العامة فيه التأكيد على جملة أمور، منها أهمية إنشاء مؤسسات فعالة ومستقلة وتعددية تمتثل لمبادئ باريس؛ والاعتراف بدور المؤسسات المستقلة العاملة مع الحكومات لضمان احترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني، بما في ذلك في متابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ وتشجيع الدول الأعضاء على إنشاء أو تعزيز مؤسسات والترحيب بالعدد المتزايد للدول التي تقوم بذلك؛ والاعتراف بالدور الذي تؤديه مؤسسات حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة، وكذلك في هيئات المعاهدات، عملاً بأحكام قراري المجلس ١/٥ و٢/٥ وقرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٥؛ والتسليم بدور المؤسسات في تعزيز سيادة القانون؛ والإشادة بالمفوضية على الأولوية التي توليها للعمل من أجل المؤسسات، وتشجيع المفوضة السامية على ضمان اتخاذ ترتيبات مناسبة، وتقديم موارد من الميزانية لمواصلة وزيادة توسيع أنشطتها، وتدعو الحكومات إلى تقديم أموال طوعية إضافية لهذا الغرض؛ وتشجيع المؤسسات على طلب اعتمادها من خلال لجنة التنسيق الدولية. وتحيط علماً مع الارتياح بتعزيز إجراءات الاعتماد بمواصلة المساعدة التي تقدمها المفوضية في هذا الصدد، وبما تقدمه المفوضية من مساعدة إلى اللجنة فيما تعقده من مؤتمرات.

٩٣- كما يعرب الأمين العام عن ارتياحه لاعتماد إعلان نيروبي في المؤتمر الدولي التاسع لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. فالنص الذي وافق عليه بالإجماع أكثر من ١٥٠ ممثلاً من ٥١ من المؤسسات التي تمتثل بالكامل لمبادئ باريس في جميع أنحاء العالم هو شهادة على زيادة أدوارها في إقامة العدل وسيادة القانون. ويشجع الأمين العام هذه المؤسسات على إيلاء الاهتمام الواجب للتوصيات العملية للمؤتمر فيما يتعلق بالعمل والتعاون مع الهيئة القضائية وقوات الشرطة وإدارة السجون، وعلى متابعتها على المستوى الوطني.

٩٤- ويشجع الأمين العام على تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعاوناً وثيقاً مع منظومة الأمم المتحدة، ويشجعها على أن تصبح شريكاً لها، ولا سيما في الجهود المبذولة لترسيخ أو تعزيز سيادة القانون. كما يرحب الأمين العام بتأسيس لجنة التنسيق الدولية بموجب القانون السويسري وبالتطورات الأخيرة فيما يتعلق بإجراءات الاعتماد التي تتبعها اللجنة الفرعية للاعتماد وإن الالتزام بمبادئ باريس، من خلال نظام إعتماد يتسم بقدر أكبر من الصرامة والشفافية وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من شأنه أن يعزز في نهاية المطاف النظامَ الوطنَي لحماية حقوق الإنسان، وبالتالي، أن يعزز حقوق الإنسان ويحميها.

## Annex I

## CONCLUDING STATEMENT OF THE THIRTEENTH ANNUAL MEETING OF THE ASIA-PACIFIC FORUM OF NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS

**28 to 31 July 2008, Kuala Lumpur, Malaysia**

### Introduction

1. The Asia-Pacific Forum of National Human Rights Institutions (the APF), consisting of the national human rights institutions (NHRIs) of Malaysia, Afghanistan, Australia, India, Indonesia, Jordan, the Maldives, Mongolia, Nepal, New Zealand, Palestine, Philippines, Qatar, Republic of Korea, Sri Lanka, Thailand and Timor-Leste, held this Thirteenth Annual Meeting in Kuala Lumpur, Malaysia from 28th to 31st July 2008.

2. Dato Seri Azalina binti Othman Said, Minister of Tourism read the keynote speech of Datuk Seri Najib Razak, Rt. Hon Deputy Prime Minister of Malaysia who was unable to attend. Tan Sri Abu Talib Othman, Chairperson of the Human Rights Commission of Malaysia delivered a speech at the opening ceremony. The speakers stressed the important role of NHRIs and the APF in the promotion and protection of human rights throughout the Asia-Pacific region and, in particular, in the development of a regional human rights mechanism for the Association of South East Asian Nations (ASEAN) region.

3. The Forum Councillors expressed their gratitude to the Human Rights Commission of Malaysia for hosting the meeting, to the United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) for its co-sponsorship and to all the APF's donors for their financial support. The Forum Councillors expressed their appreciation for the efforts of the Chairperson, Commissioners and staff of the Human Rights Commission of Malaysia and the APF secretariat for their work in the organization of the meeting.

4. The Forum Councillors welcomed the participation and statements by the representative of the OHCHR, Mr Gianni Magazzeni, and the Chairperson of the International Coordinating Committee of National Institutions (ICC), Ms Jennifer Lynch QC.

5. The Forum Councillors encouraged and welcomed the participation and statements of approximately sixty international, regional and national non-governmental organizations (NGOs) and the representatives of the parliaments and/or governments of Australia, Bahrain, Brunei, Malaysia, Maldives, New Zealand, Pakistan, Papua New Guinea, Philippines, Qatar, Republic of Korea, Samoa, and Thailand and the intergovernmental organizations of the Commonwealth and the Pacific Islands Forum.

## Conclusions

*The Forum, during its open plenary sessions*:

6. Expressed appreciation to the OHCHR for its support in connection with NHRIs and their protection mandates; for the establishment and strengthening of NHRIs; and to the ICC and its accreditation process. The APF reaffirmed the success of their partnership with the OHCHR and looked forward to enhancing their mutual cooperation and support including through the holding of a Pacific workshop on NHRIs.

7. Expressed appreciation to the Chairperson of the ICC for her leadership in the review and development of the governance of the ICC. Forum Councillors therefore welcomed the holding of the first constituent assembly of the ICC during the APF annual meeting and the steps taken to incorporate the organization. They offered their continued support to ensure that the ICC and regional coordinating committees are influential entities in the international human rights system.

8. Informed the conference of the outcomes of the meeting of Forum Councillors held on 29th July 2008. The following decisions were highlighted:

   The unanimous election of the Human Rights Commission of Malaysia (as the current host institution of the annual meeting) to the position of Chairperson of the APF, the Jordanian National Centre for Human Rights (as the host institution for the next annual meeting) and the Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission (as the immediate past Chairperson of the APF) to the two positions of Deputy Chairpersons.

   The offer to provide associate membership of the APF to the Iranian Islamic Human Rights Commission. The Commission subsequently advised that it did not want to accept associate membership.

   The decision to defer the review of the associate membership of the Qatar National Human Rights Committee. In doing so Forum Councillors congratulated the institution on the steps taken to comply with the Paris Principles. Forum Councillors requested that the secretariat organise a study visit to seek additional information on their domestic legal system and to review this information at the next annual meeting.

   The decision to accept with appreciation the offer of the Jordanian National Centre for Human Rights to host the Fourteenth Annual Meeting in 2009.

9. Welcomed the convening of the SEO meeting and encouraged them to strengthen their network.

10. Welcomed the reports of APF members on their operations over the preceding year. Also welcomed the reports of the Hong Kong Equal Opportunities Commission and the Iranian Islamic Human Rights Commission.

11. Noted the reports about regional cooperation activities between APF members. In particular they discussed and welcomed the progress of the NHRIs of Malaysia, Indonesia, Philippines and Thailand to promote the establishment of an ASEAN regional human rights mechanism. They further noted the call for regional standard setting on the human rights of migrants in an irregular situations and migrant domestic workers.

12. Welcomed the reports of the governments of Australia, New Zealand, Pakistan, Papua New Guinea, Philippines, Republic of Korea, Samoa and the inter-governmental Pacific Islands Forum on the activities undertaken to protect and promote human rights including support for NHRIs. In particular they welcomed the commitments made by the governments of Pakistan, Papua New Guinea and Samoa to establish NHRIs and offered these governments the support of the APF.

13. Welcomed the reports of NGOs. Forum Councillors expressed their appreciation for the constructive and coordinated contribution of NGOs, thanked NGOs for their submissions, collective participation and advocacy at the meeting and stressed their commitment to constructive dialogue and practical cooperation. Forum Councillors agreed to further consider:

    Integrating the issue of human rights defenders into reference topics made to the Advisory Council of Jurists

    Seeking a dialogue with the United Nations Special Rapporteur on Human Rights Defenders about how NHRIs can effectively engage with her mandate

    Including the situation of human rights defenders in the annual activity report taking into account the United Nations Declaration on Human Rights Defenders

    Strengthening follow up mechanisms to recommendations made by the APF, the Advisory Council of Jurists and international mechanisms including the Human Rights Council, the Universal Periodic Review (UPR), treaty bodies and Special Procedures

    Strategies to strengthen the role of NHRIs in affording immediate protection against human rights violations at the national level

    Encouraging the development of human rights impact assessment tools in relation to policies adversely effecting economic, social and cultural rights

14. With regard to the current human rights situation in the Islamic Republic of Iran and the difficulties faced by human rights defenders, requested that the Iranian Islamic Human Rights Commission make efforts to protect human rights defenders and promote the registration of such organizations in accordance with the Iranian Constitution and national law. APF members offered to support the Commission in these efforts.

15. Discussed the UPR mechanism and stressed their commitment to actively participate in the process in cooperation with both Government and civil society. Forum Councillors expressed their appreciation to Rights and Democracy for facilitating dialogue on this issue and to the OHCHR and Commonwealth secretariat for their offers to provide practical support. Forum Councillors requested that the APF cooperate in these efforts to ensure APF members can engage effectively in the UPR mechanism. In doing so they noted the experiences of the NHRIs from India, Indonesia, the Philippines and the Republic of Korea who have already participated in the first and second sessions of the UPR mechanism and agreed to develop documentation highlighting 'best practices' for dissemination to all APF member institutions. Forum Councillors also welcomed the proposal of the Human Rights Commission of the Republic of Korea to develop guidelines for the monitoring of the implementation of UPR recommendations.

16. Noted with concern the continuing human rights violations in Myanmar.

17. Considered the issue of human rights and corporate accountability, including the interim report of the Advisory Council of Jurists. The APF warmly thanked the jurists for their expertise and the comprehensive scope of their report. APF member institutions would carefully consider their recommendations and report on their implementation to the next meeting of the APF. Forum Councillors also agreed to forward the recommendations of the Jurists to the ICC for their consideration and possible inclusion in future activities.

18. Issues relating to the rights of Indigenous Peoples and ethnic minorities were raised throughout the conference. The APF agreed to incorporate work on the rights of Indigenous Peoples and ethnic minorities in its programme for 2008-2009.

19. Considered the issue of the meaning and effect of Article 29(2) of the Universal Declaration of Human Rights and stressed that any permissible limitations on fundamental rights and freedoms should be carefully scrutinised in accordance with the accepted international norms.

20. Recorded their sincere appreciation to Mr John von Doussa QC, President of the Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission, for his excellent Chairmanship of the APF and his untiring support for the work of the APF, ICC and the promotion and protection of human rights domestically, regionally and internationally.

## Annex II

## STATUTE OF THE INTERNATIONAL COORDINATING COMMITTEE OF NATIONAL INSTITUTIONS FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS

| | |
|---|---|
| | **SECTION 1: DEFINITIONS AND INTERPRETATION** |
| **Art. 1.1** | **In this Statute** |
| | **Former Rules of Procedure** means the Rules of Procedure of "The International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights" adopted on 15 April 2000 and as amended on 13 April 2002, and on 14 April 2008 which are now merged into this Statute; |
| | **ICC** means the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights existing under the former Rules of Procedure, referred to in the United Nations Commission on Human Rights resolution 2005/74 and the United Nations Human Rights Council resolution 5/1, which is now given independent corporate personality by this Statute; |
| | **ICC Bureau** means the committee of management established under Article 43 of this Statute; |
| | **Days:** In this statute, a reference to days means calendar days, not working days; |
| | **NHRI** means a National Human Rights Institution; |
| | **NIU** means the National Institutions Unit of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights; |
| | **OHCHR** means the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights; |
| | **Paris Principles** means the Principles Relating to the Status of National Institutions, adopted by the United Nations Commission on Human Rights in resolution 1992/54 of 3 March 1992 and endorsed by the United Nations General Assembly in resolution 48/134 of 20 December 1993; |
| | **Rules of Procedure** of the ICC Sub-Committee on Accreditation mean the Rules of Procedure for the ICC Sub-Committee on Accreditation adopted by the members of the International Coordinating Committee constituted under the former Rules of Procedure at its 15th session, held on 14 September 2004 at Seoul, Republic of Korea, as amended at the 20th session, held on 14 April 2008 at Geneva, Switzerland, and continued in existence under the transitional provisions of this Statute; |
| | **Regional Coordinating Committee** means the body established by NHRIs in each of the regional groupings referred to in Section 7 of this Statute to act as their coordinating secretariats, namely:<br>• Asia-Pacific Forum of National Human Rights Institutions<br>• European Coordinating Committee of National Human Rights Institutions<br>• Network of African National Human Rights Institutions; and |

| | |
|---|---|
| | • Network of National Human Rights Institutions of the Americas<br>**Secretary** means the individual elected as Secretary under Article 34 who acts as the Deputy to the Chairperson to carry out the role and functions of the Chairperson in her or his absence, including the functions referred to in Article 49;<br>**Sub-Committee on Accreditation** means the sub-committee established under the former Rules of Procedure empowered to exercise the mandate given to it under and in accordance with the Rules of Procedure for the ICC Sub-Committee on Accreditation to review and analyse accreditation applications;<br>**Voting member** means a NHRI which is a member of the ICC and is accredited with an "A" status; and non-voting member means a NHRI which is a member of the ICC and is accredited with a "B" status;<br>**Writing** or **Written** includes any hand-written, typed or printed communication, including telex, cable, electronic mail and facsimile transmissions. |
| **Art. 1.2** | References to the "ICC" in the Rules of Procedure for the ICC Sub-Committee on Accreditation shall be read as references to the ICC Bureau established under this Statute, and references to the "ICC Rules of Procedure" shall be read as references to the former Rules of Procedure, and to the corresponding rules in this Statute. |
| | **SECTION 2: NAME, LOGO AND REGISTERED OFFICE** |
| **Art. 2** | A non-profit association is hereby created by the National Human Rights Institutions (NHRIs) subscribing to this present Statute, according to Articles 60 and following of the Swiss Civil Code as an international association possessing legal personality independent of its members. The name of the association is the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights, in this Statute referred to as the ICC. The duration of the ICC is unlimited.<br>The ICC created by this Statute gives independent corporate personality to the loose arrangement of NHRIs hitherto existing under the former Rules of Procedure. |
| **Art. 3** | The official logo of the ICC, in each of the working languages, is the following image:<br> INTERNATIONAL COORDINATING COMMITTEE OF NATIONAL INSTITUTIONS FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS (ICC)<br> COMITÉ INTERNATIONAL DE COORDINATION DES INSTITUTIONS NATIONALES POUR LA PROMOTION ET LA PROTECTION DES DROITS DE L'HOMME (CIC)<br> COMITÉ INTERNACIONAL DE COORDINACIÓN DE LAS INSTITUCIONES NACIONALES PARA LA PROMOCIÓN Y LA PROTECCIÓN DE LOS DERECHOS HUMANOS (CIC) |

| | |
|---|---|
| **Art. 4** | The registered office of the ICC is 42 avenue Krieg, 1208 Geneva, Switzerland. |
| | **SECTION 3: PURPOSE** |
| **Art. 5** | **Objects**<br>The ICC is an international association of NHRIs which promotes and strengthens NHRIs to be in accordance with the Paris Principles and provides leadership in the promotion and protection of human rights. |
| **Art. 6** | General Meetings of the ICC, meetings of the ICC Bureau and of the Sub-Committee on Accreditation, as well as International Conferences of the ICC shall be held under the auspices of, and in cooperation with, OHCHR. |
| **Art. 7** | **Functions**<br>The functions of the ICC are:<br>1. To coordinate at an international level the activities of NHRIs established in conformity with the Paris Principles, including such activities as:<br>• Interaction and cooperation with the United Nations, including the OHCHR, the Human Rights Council, its mechanisms, United Nations human rights treaty bodies, as well as with other international organisations<br>• Collaboration and coordination amongst NHRIs and the regional groups and Regional Coordinating Committees<br>• Communication amongst members, and with stakeholders including, where appropriate, the general public<br>• Development of knowledge<br>• Management of knowledge<br>• Development of guidelines, policies, statements<br>• Implementation of initiatives<br>• Organisation of conferences<br>2. To promote the establishment and strengthening of NHRIs in conformity with the Paris Principles, including such activities as:<br>• Accreditation of new members<br>• Periodic renewal of accreditation<br>• Special review of accreditation<br>• Assistance of NHRIs under threat<br>• Encouraging the provision of technical assistance<br>• Fostering and promoting education and training opportunities to develop and reinforce the capacities of NHRIs |

| | |
|---|---|
| | 3. To undertake such other functions as are referred to it by its voting members.<br><br>**Principles:**<br><br>In fulfilling these functions, the ICC will work in ways that emphasize the following principles:<br><br>• Fair, transparent, and credible accreditation processes<br><br>• Timely information and guidance to NHRIs on engagement with the Human Rights Council, its mechanisms, and United Nations human rights treaty bodies<br><br>• The dissemination of information and directives concerning the Human Rights Council, its mechanisms, and United Nations human rights treaty bodies to NHRIs<br><br>• Mandated representation of NHRIs<br><br>• Strong relationships with the OHCHR and the Regional Coordinating Committees that reflect the complementarity of roles<br><br>• Flexibility, transparency and active participation in all processes<br><br>• Inclusive decision-making processes based on consensus to the greatest extent possible<br><br>• The maintenance of its independence and financial autonomy |
| **Art. 8** | **International Conference**<br><br>The ICC shall hold a biennial International Conference in accordance with the Rules of Procedure of International Conferences of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights adopted by NHRIs at their ICC meeting held in Geneva, Switzerland on 17 April 2002. |
| **Art. 9** | **SECTION 4: LIAISON WITH OTHER HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS AND NGOs**<br><br>The ICC may liaise with other human rights institutions including the International Ombudsman Institute and non-governmental organizations. The ICC may decide to grant such organizations observer status at any meetings or workshops of the ICC. |
| | **SECTION 5: PARIS PRINCIPLES ACCREDITATION**<br><br>[Note: Pursuant to Human Rights Council resolution 5/1, VII Rules of Procedure, rule 7 (b), participation of NHRIs in the work of the Human Rights Council is based on arrangements and practices agreed upon by the Human Rights Commission including resolution 2005/74 of 20 April 2005. Resolution 2005/74, paragraph 11 (a), permitted NHRIs that are accredited by the Sub-Committee on Accreditation to exercise participation rights in the Human Rights Commission and subsidiary bodies of the Commission.] |

| | |
|---|---|
| **Art. 10** | **Application for accreditation process**<br>Any NHRI seeking accreditation under the Paris Principles shall apply to the Chairperson of the ICC. Through the ICC Secretariat, that NHRI shall supply the following in support of its application:<br>• A copy of the legislation or other instrument by which it is established and empowered in its official or published format<br>• An outline of its organizational structure including staff complement and annual budget<br>• A copy of its most recent annual report or equivalent document in its official or published format<br>• A detailed statement showing how it complies with the Paris Principles as well as any respects in which it does not so comply and any proposals to ensure compliance. The ICC Bureau may determine the form in which this statement is to be provided<br>The application shall be decided pursuant to Article 11 of this Statute. |
| **Art. 11.1** | All questions of accreditation, including whether a NHRI complies with the Paris Principles, shall be decided under the auspices of, and in cooperation with, OHCHR by the ICC Bureau after considering a report from the Sub-Committee on Accreditation on the basis of written evidence submitted. |
| **Art. 11.2** | In coming to a decision, the ICC Bureau or the Sub-Committee may adopt processes that facilitate dialogue and exchange of information between it and the applicant NHRI as deemed necessary to come to a fair and just decision. |
| **Art. 12** | Where the Sub-Committee on Accreditation comes to an accreditation decision, that decision shall be considered an accreditation status recommendation, with the final decision being taken by the ICC Bureau after the following process has occurred:<br>• The recommendation of the Sub-Committee shall first be forwarded to the applicant<br>• An applicant can challenge a recommendation by submitting a written challenge to the ICC Chairperson, through the ICC Secretariat, within twenty eight (28) days of receipt<br>• Thereafter the recommendation will be forwarded to the members of the ICC Bureau for decision. If a challenge has been received from the applicant, the challenge together with all relevant material received in connection with both the application and the challenge will also be forwarded to the members of the ICC Bureau<br>• Any member of the ICC Bureau who disagrees with the recommendation shall, within twenty (20) days of its receipt, notify the Chair of the Sub-Committee and the ICC Secretariat. The ICC Secretariat will |

| | |
|---|---|
| | promptly notify all ICC Bureau members of the objection raised and will provide all necessary information to clarify that objection. If within twenty (20) days of receipt of this information a majority of members of the ICC Bureau notify the ICC Secretariat that they hold a similar objection, the recommendation shall be referred to the next ICC Bureau meeting for decision<br>• If a majority of members do not raise objection to the recommendation within twenty (20) days of its receipt, the recommendation shall be deemed to be approved by the ICC Bureau<br>The decision of the ICC Bureau on accreditation is final. |
| **Art. 13** | Should the ICC Bureau decide to decline an application for accreditation of any NHRI by reason of its failure to comply with the Paris Principles, the ICC Bureau or its delegate may consult further with that institution concerning measures to address its compliance issues. |
| **Art. 14** | Any NHRI whose application for accreditation has been declined may reapply for accreditation, according to the guidelines under Article 10, at any time. Such an application may be considered at the next meeting of the Sub Committee on Accreditation. |
| **Art. 15** | **Periodic re-accreditation**<br>All NHRIs that hold an "A" status are subject to re-accreditation on a cyclical basis. The ICC Bureau may determine the periodicity of re-accreditation, but this cannot be longer than five (5) years. Article 10 applies to NHRIs undergoing re-accreditation. In particular reference to an application for accreditation means both the initial application and the application for re-accreditation. |
| **Art. 16.1** | **Review of accreditation process**<br>Where the circumstances of any NHRI change in any way which may affect its compliance with the Paris Principles, that NHRI shall notify the Chairperson of those changes and the Chairperson shall place the matter before the Sub-Committee on Accreditation for review of that NHRI's accreditation status. |
| **Art. 16.2** | Where, in the opinion of the Chairperson of the ICC or of any member of the Sub-Committee on Accreditation, it appears that the circumstances of any NHRI that has been accredited with an "A" status under the former Rules of Procedure may have changed in a way which affects its compliance with the Paris Principles, the Chairperson or the Sub-Committee may initiate a review of that NHRI's accreditation status. |
| **Art. 16.3** | Any review of the accreditation classification of a NHRI must be finalized within eighteen (18) months. |
| **Art. 17** | On any review the Chairperson or Sub-Committee on Accreditation shall have all the powers and responsibilities as in an application under Article 10. |

| | |
|---|---|
| **Art. 18** | **Alteration of accreditation classification**<br>Any decision that would serve to remove accredited "A" status from an applicant (hereafter referred to as an "adverse decision") can only be taken after the applicant is informed of this intention and is given the opportunity to provide in writing, within one (1) year of receipt of such notice, the written evidence deemed necessary to establish its continued conformity to the Paris Principles. |
| **Art. 19** | An accreditation classification held by a NHRI may be suspended if the NHRI fails to submit its application for re-accreditation or fails to do so within the prescribed time without justification. A NHRI whose accreditation is suspended under this Article remains suspended until the body determining accreditation comes to a decision as to its compliance with the Paris Principles or its accreditation lapses. |
| **Art. 20** | An accreditation classification may lapse if a NHRI fails to submit an application for re-accreditation within one (1) year of being suspended for failure to reapply, or if a NHRI under review under Article 21 of this Statute fails to provide sufficient documentation, within eighteen (18) months of being placed under review, to satisfy the body determining membership under this Statute that it remains in conformity with the Paris Principles. |
| **Art. 21** | NHRIs whose accreditation has been suspended remain suspended until the body determining their compliance with the Paris Principles under this Statute comes to a determination of their accreditation status or until their accreditation lapses. |
| **Art. 22** | NHRIs whose accreditation status has lapsed or been revoked may regain accreditation only by re-applying for accreditation as provided for in Article 10 of this Statute. |
| **Art. 23** | In the event that accreditation lapses or is revoked or suspended, all rights and privileges conferred on that NHRI through accreditation are immediately suspended. In the event that a NHRI is under review, it shall retain the accreditation status it has been granted until such time as the body determining membership comes to a decision as to its compliance with the Paris Principles or its membership lapses. |
| | **SECTION 6: MEMBERS** |
| **Art. 24.1** | **Eligibility**<br>Only NHRIs which comply fully with the Paris Principles, being those which have been accredited with an "A" status in accordance with the former Rules of Procedure or pursuant to the procedure established under this Statute shall be eligible to be voting members of the ICC. |
| **Art. 24.2** | NHRIs that are only partially compliant with the Paris Principles, being those which have been accredited with a "B" status in accordance with the former Rules of Procedure or pursuant to the procedure established under this Statute shall be eligible to become a non-voting member with observer status. |

| | |
|---|---|
| **Art. 25** | Any eligible NHRI wishing to become a member of the ICC (voting or non-voting respectively) shall apply in writing to the Chairperson of the ICC, giving particulars of the date on which it was accredited with an "A" or "B" status, and agreeing to be bound by this Statute as amended from time to time (including as to the payment of the applicable annual membership subscription). The application shall be considered and decided by the ICC Bureau. |
| **Art. 26** | A NHRI shall cease to be a member of the ICC upon written notice by that NHRI of resignation given to the Chairperson of the ICC, but without prejudice to the obligation of the NHRI to discharge outstanding fiscal obligations due to the ICC at the date of resignation. |
| **Art. 27** | Membership may be revoked by resolution of the ICC Bureau if the body determining accreditation status under this Statute determines that a member no longer meets the membership eligibility requirements in Article 24. |
| **Art. 28** | Membership may be cancelled by resolution of the ICC Bureau if that member has failed for six (6) months or more to pay an annual subscription that is due and owing. |
| **Art. 29.1** | A NHRI whose membership has been revoked, or cancelled for non-payment of an annual subscription, may regain membership by reapplying for membership under Article 25 of this Statute. |
| **Art. 29.2** | Where membership has been cancelled for non-payment of a subscription, re-admission to membership shall be subject to payment of the outstanding subscription or so much thereof as the ICC Bureau shall determine. |
| **Art. 30** | **Independence of members**<br>Notwithstanding anything in this Statute, the independence, authority and national status of each member and their powers, duties and functions under their own legislative mandates shall in no way be affected by the creation of the ICC or its functioning. |
| **Art. 31.1** | **SECTION 7: REGIONAL GROUPING OF MEMBERS**<br>For the purpose of ensuring a fair balance of regional representation on the ICC the following regional groups are established:<br>• Africa<br>• The Americas<br>• Asia-Pacific<br>• Europe |
| **Art. 31.2** | The members within any regional group may establish such sub-regional groupings as they wish. |
| **Art. 31.3** | The members of regional groups may establish their own procedures concerning meetings and activities. |

| | |
|---|---|
| **Art. 31.4** | Each regional group is to nominate four (4) members accredited with an "A" status which shall each have a representative on the ICC Bureau. |
| | **SECTION 8: GENERAL MEETINGS OF MEMBERS** |
| **Art. 32** | The General Meeting is composed by the ICC members and constitutes the supreme power of the association. |
| **Art. 33** | The duties of the General Meeting include control of the activities of the ICC, review and control of the activities of the ICC Bureau, ratification of the program of ICC activities, the amendment of this Statute, consideration of funding issues and the fixing of annual membership subscriptions to be paid by members accredited with an "A" status provided however that decisions of the ICC Bureau on accreditation determinations shall not be subject to review or control by a General Meeting. |
| **Art. 34** | The General Meeting elects the members of the ICC Bureau, including the Chairperson and the Secretary. The members of the ICC Bureau must be individuals representing the members of the ICC accredited with an "A" status which have been nominated by their regional groups under article 31. |
| **Art. 35** | If required under Swiss Law, the General Meeting must elect an auditor who shall not be a member of the ICC. |
| **Art. 36** | The General Meeting meets at least once a year in conjunction with a meeting of the Human Rights Council upon written notice given by the ICC Bureau to the members at least four (4) weeks in advance and at such other times required according to the law including when a request is demanded by one fifth or more of the members. |
| **Art. 37** | The agenda of the meeting shall be submitted to the members with the written notice of meeting. |
| | **SECTION 9: RIGHT TO VOTE AND DECISIONS** |
| **Art. 38** | At General Meetings only members accredited with an "A" status shall be entitled to vote. A member that has been accredited with a "B" status has the right to participate as an observer in General Meetings (and all other open meetings and workshops of the ICC). A NHRI that is not accredited with either an "A" or "B" status may, with the consent of the particular meeting or workshop, attend as an observer. The Chairperson, after consultation with ICC members, may invite NHRIs who are not members of the ICC and any other person or institution to participate in the work of the ICC as an observer without the right to vote. |
| **Art. 39** | At General Meetings only one (1) NHRI per Member State of the United Nations shall be eligible to be a voting member. Where more than one (1) institution in a State qualifies for membership the State shall have one (1) speaking right, one (1) voting right, and if elected, one (1) ICC Bureau member. The choice of an institution to represent the NHRI of a particular State shall be for the relevant institutions to determine. |

| | |
|---|---|
| **Art. 40** | Decisions of the General Meeting are passed by the majority of members present or duly represented. The General Meeting will only deal with matters that are summarized in the Agenda. If necessary, or on the request of more than half of the members present at a General Meeting, the Chairperson can call an Extraordinary General Meeting. |
| **Art. 41** | A quorum of at least one half of the total number of members is necessary. |
| **Art. 42** | English, French, and Spanish shall be the working languages of the ICC. |
| | **SECTION 10: ICC BUREAU** |
| **Art. 43** | ICC is managed by a committee entitled the ICC Bureau which shall comprise sixteen (16) individuals, including the Chairperson and the Secretary, elected by the General Meeting on the nomination of regional groupings of members, comprising four (4) representatives from members of each of the regional groups. |
| **Art. 44** | In the event that a representative of a member of a regional group for any reason is no longer able to represent that member, or if the member ceases to hold an "A" status accreditation, the representative shall cease to be a member of the ICC Bureau and the Regional Coordinating Committee may thereupon nominate another representative who shall act as a casual member of the ICC Bureau until the next General Meeting. |
| **Art. 45** | The Chairperson and the Secretary shall be elected on a rotational basis by the General Meeting for a term of three (3) years. |
| **Art. 46** | **Powers of the ICC Bureau**<br>The ICC Bureau is empowered to act generally in the name of the ICC and to carry out the purpose and functions of the ICC. Without limiting the generality of the powers of management the ICC Bureau is empowered to:<br>• Decide applications for accreditation after considering a recommendation from the Sub-Committee on Accreditation<br>• Decide applications for membership of the ICC<br>• Summon General Meetings of the ICC<br>• Collaborate and work with the OHCHR and its NIU, and in particular to work with the NIU in connection with the ICC accreditation process, annual meetings of the ICC, meetings of the ICC Bureau and international conferences of NHRIs. In addition, the NIU will facilitate and coordinate the participation of NHRIs in the Human Rights Council, its mechanisms, and the United Nations human rights treaty bodies<br>• Use and accept the services of the NIU as the Secretariat for the ICC, the ICC Bureau and its Sub-Committee on Accreditation |

| | |
|---|---|
| | • Appoint from the members of the ICC Bureau a person to be the treasurer of the ICC<br>• Acquire, lease, dispose of or otherwise deal in property of any kind<br>• Open bank accounts, appoint signatories thereto and define the authority of the signatories<br>• Spend money and do all things it considers desirable to promote the purposes of the ICC<br>• Delegate any function to a nominated person, standing committee or subcommittee of persons or members |
| | • Co-ordinate and arrange conferences, meetings, standing committees and sub-committees, and other activities<br>• Engage, dismiss or suspend employees, agents and contractors<br>• Enter into contracts<br>• Engage professional assistance for the preparation of annual and other financial statements, to obtain legal advice, and for any other purpose<br>• Prepare and disseminate information notes, bulletins and papers of any kind to members, and to promote generally information about human rights issues and activities of the Human Rights Council, its mechanisms, the United Nations human rights treaty bodies, and of the ICC in which members could have an interest<br>• Receive financial grants and donations, and gifts of any kind |
| **Art. 47** | **Membership subscription**<br>The ICC Bureau shall as and when it considers appropriate recommend to a General Meeting that an annual membership subscription be set by the General Meeting. Once set the Bureau will ensure procedures are in place to collect membership subscriptions. The ICC Bureau in its discretion may waive in whole or in part the annual subscription for a member if satisfied that the member is unable to pay the full amount due. |
| **Art. 48** | **Meetings of the ICC Bureau**<br>A meeting of the ICC Bureau shall be held in conjunction with each General Meeting of the ICC and at least two (2) times each year. Otherwise, the ICC Bureau shall meet at such times and places as it or the Chairperson shall decide. Written notice summoning a meeting shall be given at least two (2) weeks in advance unless the ICC Bureau agrees to a shorter period for that meeting. The agenda of the meeting shall be submitted to the members with the written notice of meeting. |
| **Art. 49** | **The Chairperson and Secretary**<br>The Chairperson, or in his or her absence the Secretary, shall direct the work of the General Meeting and the ICC Bureau. Until otherwise decided by a General |

| | |
|---|---|
| | Meeting, she or he shall represent the ICC in accordance with developed practices and authorities followed by the Chairperson acting under the former Rules of Procedure.<br><br>In particular, the Chairperson may speak at the Human Rights Council, its mechanisms, United Nations human rights treaty bodies and, when invited, at other international organisations:<br><br>• On behalf of the ICC on topics authorised by a General Meeting or the ICC Bureau<br><br>• On behalf of individual NHRIs when authorised by them<br><br>• On thematic human rights issues to promote policy decided by a General Meeting, a biennial conference or by the ICC Bureau<br><br>• To promote and protect human rights recognised by international human rights Covenants, the Human Rights Council, its mechanisms and United Nations human rights treaty bodies and<br><br>• Generally to advance the objects of the ICC |
| **Art. 50.1** | **Conduct of ICC Bureau business**<br><br>English, French, and Spanish shall be the working languages of the ICC Bureau. |
| **Art. 50.2** | A majority of the members of the ICC Bureau shall constitute a quorum. |
| **Art. 50.3** | An agenda for each meeting shall be drawn up by the Chairperson in consultation with the members. Agenda items may be added at the meeting if approved by a majority of the members present. |
| **Art. 50.4** | Members of the ICC Bureau may be accompanied at meetings by advisers, including, by representatives from the relevant Regional Coordinating Committee. Such persons attend in the capacity of advisers to their members and observers to the meeting, and may participate in discussions at the call and invitation of the Chair. |
| **Art. 50.5** | Each member shall have one (1) vote. Where possible, decisions of the ICC Bureau shall be reached by consensus. When consensus is not possible, decisions shall be by a majority of members present and voting. In the event of an equality of votes, the proposal being voted on shall be regarded as being defeated. |
| **Art. 50.6** | The Chairperson, after consultation with ICC Bureau members, may invite NHRIs whether or not members of the ICC and any other person or institution to participate in the work of the ICC or the ICC Bureau as an observer without the right to vote. |
| **Art. 50.7** | Notwithstanding the forgoing provisions of this Article 50, the ICC Bureau may decide any matter in writing without the need to formally summon a meeting provided that a majority of the members of the ICC Bureau concur with the decision. |
| **Art. 51** | **Further procedure**<br><br>Should any question concerning the procedure of the ICC Bureau arise which is not provided for by these rules the ICC Bureau may adopt such procedure as it thinks fit. |

| | |
|---|---|
| **Art. 52** | **SECTION 11: FINANCIAL ADMINISTRATION**<br>**Accounting year**<br>The financial year ends on 31 December of each year. |
| **Art. 53** | **SECTION 12: ASSETS OF THE ICC**<br>The assets of the ICC comprise and include:<br>• Grants obtained from international and national public and semi-public organizations<br>• Donations<br>• Subscriptions<br>• Funds entrusted to it by other organizations, associations, businesses or institutions and<br>• Income and property of any kind received from whatever source |
| **Art. 54** | The assets of the ICC must be applied solely towards promoting the purposes of the ICC as set out in Section 3. |
| **Art. 55** | **SECTION 13: DISSOLUTION AND LIQUIDATION**<br>**Dissolution**<br>The ICC may be dissolved by resolution of the ICC in a General Meeting. A General Meeting called for this purpose shall be convened specially. At least one half of the members must be present. If this proportion is not present the General Meeting must be reconvened after an interval of at least two (2) weeks. It can then validly deliberate with whatever numbers of members are present. In any case the dissolution can only be approved by a majority of three quarters of the members present. |
| **Art. 56** | **Liquidation**<br>The winding up of the ICC and the liquidation of its assets shall be carried out by one (1) or more liquidators appointed by the General Meeting. The General Meeting must authorize the liquidator or liquidators to distribute the net assets to another association or public organization having similar purposes to the ICC. No part of the net assets available for distribution shall be paid to any member of the ICC. |
| **Art. 57** | **SECTION 14: AMENDMENT OF STATUTE**<br>This Statute may be amended only by a General Meeting of the ICC. |
| **Art. 58** | **SECTION 15: TRANSITIONAL PROVISION**<br>The Sub-Committee on Accreditation and the Rules of Procedure for the ICC Sub-Committee on Accreditation are by this Statute continued in existence, and shall remain in existence until amended or revoked by the ICC Bureau. The Sub-Committee on Accreditation is hereby constituted a sub-committee of the ICC Bureau. The Rules of Procedure for the ICC Sub-Committee on Accreditation are incorporated into this Statute as Annex I. |

## Annex III

## NAIROBI DECLARATION

## NINTH INTERNATIONAL CONFERENCE OF NATIONAL INSTITUTIONS FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS

### Nairobi, Kenya, 21-24 October 2008

1. The Ninth International Conference of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights was devoted to the role of national human rights institutions (NHRIs) in the Administration of Justice. The Conference took place in Nairobi from 21 to 24 October 2008 and was organized by the Kenya National Commission on Human Rights (KNCHR), in cooperation with the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and the International Coordinating Committee (ICC) of NHRIs. Participants thanked the KNCHR, OHCHR, the *Organisation Internationale de la Francophonie*, the Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA), the Commonwealth Secretariat and UNDP for their support.

2. NHRIs expressed their gratitude to the KNCHR for the excellent organization and warm hospitality that they had enjoyed. They welcomed the statements of the United Nations Deputy High Commissioner for Human Rights, the ICC Chair, the President of the UN Human Rights Council and other keynote speakers, as well as the fruitful and concrete discussions and deliberations. Non-governmental organizations from around the world made a valuable contribution at a pre-conference Forum and by actively participating in the Conference itself. The Conference was further enriched by the participation of the Prime Minister of the Republic of Kenya, the Minister of Justice, National Cohesion and Constitutional Affairs and the Attorney General of the Republic of Kenya.

3. The Ninth International Conference of NHRIs adopted the following Declaration:

*The Ninth International Conference of NHRIs*,

4. *Noting* the report of the United Nations Secretary-General to the Human Rights Council A/HRC/7/69 acknowledging that NHRIs compliant with the Paris Principles are key elements of strong and effective national human rights protection systems;

5. *Acknowledging* that through the exercise of their mandates, NHRIs can support Governments in ensuring that international human rights norms are applied at the national level, including by facilitating follow-up actions to the recommendations resulting from the international human rights system;

6. *Recalling* Declarations issued by previous international conferences of NHRIs, especially the Seoul Declaration and Santa Cruz Declarations;

7. *Urging* the continued enhancement of the role and participation of NHRIs in the international human rights system and NHRIs' interaction with the UN Human Rights Council, the UN Human Rights Treaty Bodies, the Special Procedures Mandate Holders, the UN Commission on the Status of Women and UN instruments and mechanisms concerned with the rights of indigenous peoples and enforced disappearances. The establishment of a Representative of the ICC in Geneva will assist in this role;

8. *Stressing* that the independence and autonomy of NHRIs, their pluralistic representation, as well as their interaction with a broad range of stakeholders, is necessary for their compliance with international standards and their effectiveness at the national, regional and international levels;

9. *Welcoming* the increasingly important role of NHRIs in the work of OHCHR and the deepening of their partnership in connection with the implementation of the High Commissioner's Plan of Action and OHCHR country engagement strategy, and in this regard also welcomes the development of a guidance note for NHRIs on transitional justice as well as an operational guide on torture prevention;

10. *Welcoming* the initiative of the High Commissioner for Human Rights in the context of the 60th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights with respect to the "Dignity and justice for detainees week" and the action undertaken by NHRIs worldwide in response to that initiative;

11. *Welcoming* the participation of the Harvard University Law School Human Rights Program in the international conference and welcoming closer cooperation between that Program, NHRIs, regional coordinating bodies and OHCHR;

12. *Welcoming* the participation and contribution of Equitas, Rights and Democracy and the Association for the Prevention of Torture in the proceeding of the International Conference and their continuous cooperation with the NHRIs, regional coordinating bodies and the OHCHR;

13. *Recognizing* that the more the United Nations system works closely with and through independent NHRIs, the greater are the chances of success and sustainability of good governance, rule of law and human rights efforts and welcoming the cooperation of OHCHR with UNDP in the development of a Toolkit for UNCT staff on NHRIs;

14. *Welcoming* the increasingly important role for NHRIs to work collaboratively with NGOs in implementing their mandate and welcoming the NGOs Plan of Action presented at the NGOs Forum of the 9th International Conference;

15. *Recognizing* that rule of law development requires the full and meaningful participation and support of national stakeholders;

16. *Recognizing* the fundamental importance which the rule of law and administration of justice has in ensuring the promotion and protection of human rights;

17. *Recognizing* the important role of the judiciary in applying human rights standards, in the development of a strong national system for human rights protection;

18. *Recognizing* the importance of the establishment by the United Nations Secretary-General of the Rule of Law Coordination and Resource Group, coordinating UN system-wide attention on the rule of law and welcoming closer cooperation of the UN with NHRIs in implementing programs on the rule of law at the national level;

19. *Recognizing* the important role that NHRIs play in ensuring an effective administration of justice, in particular with regard to access to justice, the judiciary, law enforcement and correctional and detention facilities;

20. *Emphasizing* that the rule of law should be based on a Constitution and national legislation, consistent with international human rights standards and principles;

21. *Acknowledging* that the role of NHRIs with regard to courts is one of support and cooperation, aimed at a constructive engagement in order to ensure the highest standards for the promotion and protection of human rights;

22. *Acknowledging* that the relation between law enforcement and NHRIs is one of oversight on the part of NHRIs and of necessary cooperation;

23. *Acknowledging* that while prisons are places where there is deprivation of liberty, all human rights of detainees must be guaranteed;

24. *Taking note* of the recommendation contained in the report to the 8th session of the Human Rights Council of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions (A/HRC/8/3) to appoint a Special Rapporteur on the rights of detainees;

In order to implement this Declaration, NHRIs hereby agree:

25. To undertake initiatives towards the strengthening of the administration of justice, within their mandates, and encourage cooperation in this area at the regional and international level, including through OHCHR and the wider UN system;

26. To publicize and encourage implementation of relevant recommendations of UN Treaty Bodies, as well as the Human Rights Council's Special Procedures to monitor thematic areas in human rights and ensure reporting and proper follow-up;

27. To promote incorporation of international norms into national law;

28. To engage in inter-country and regional/NHRI cooperation and use the ICC network to communicate on the issue of the administration of justice. NHRIs shall also endeavour to form strategic partnerships with civil society organizations to implement their activities;

29. To develop and implement within their institutions a strategy to strengthen the administration of justice;

30. To establish a working group made up of the NHRIs' regional chairs, through the ICC Chair, to define a concrete plan of action for the implementation and follow-up of this Declaration to be reviewed at ICC meetings, starting in March 2009;

31. To request OHCHR to prepare a report which would include NHRIs best practices as emerged during the 9th international conference in strengthening the administration of justice;

32. To widely share this Declaration to relevant partners including members of UN human rights bodies as well as the UN system;

General Guidelines

The State has the primary responsibility to protect, promote and respect human rights and ensure that the administration of justice is in full compliance with both international and domestic human rights obligations. The following are the main areas where NHRIs, through the exercise of their mandate, working closely with partners, including the NGOs, may become involved in order to strengthen the administration of justice:

NHRIs and the Judiciary and Access to Justice

33. NHRIs should consider, in contributing to the promotion of the role of the judiciary in promoting and protecting human rights, the following actions:

    (a) Role of NHRIs in Receiving Cases of Human Rights Violations and assisting victims: complaints-handling in a sequential nature; i.e. NHRIs may handle complaints submitted to them by a complainant and by settling the case through conciliation and mediation, thereby relieving the existing case-load of courts; Ensuring victims of human rights violations receive compensation, including encouragement of the establishment of the fund for this purpose; Promoting equal access to justice and assisting victims seeking redress with information on the law and the legal system particularly in relation to marginalized or vulnerable groups as well as migrants;

    (b) Seeking informal legal redress mechanisms through conciliation or through binding decisions;

    (c) Providing Recommendations to strengthen the legal system and judiciary: Proposing and contributing to legislative reforms to strengthen the judiciary (e.g. procedures related to the level and appointment of prosecutors and judges and qualifying lawyers; the independence of the judiciary and its capacity to adjudicate cases fairly and competently); Advocating for strengthening of laws to improve the judicial or criminal law system including enacting a law against torture where none exist; Strengthening the compliance of informal and traditional justice systems with international human rights standards by monitoring traditional justice mechanisms and addressing all forms of discrimination both in the composition of traditional justice tribunals, their procedures and in terms of substantive outcomes of cases;

(d) Promoting adherence and compliance of the judiciary to international human rights norms including through amicus and legal education: Increasing awareness and knowledge by the judiciary of international human rights norms, standards and practices and related jurisprudence, including through training, seminars, study tours, or articles in professional legal publications. Engaging with judicial educational bodies and professional legal training bodies; Assisting in the education of judges, lawyers, prosecutors and other judicial authorities (e.g. ensuring curricula reflect international human rights law); Providing support for the development of legal education facilities (e.g. library); informing persons who filed petitions with NHRIs of their rights and remedies available intervening in courts as amicus curiae, nationally and, if existing, in regional human rights mechanisms;

(e) Taking action where officials in the judiciary are faced by intimidation, threats or violence;

(f) Through their research and monitoring functions examining the conditions of access to justice for all, with particular reference to indigent, vulnerable and marginalized groups;

NHRIs and Legal Aid Providers and Systems

34. Encouraging and supporting the establishment of legal aid centres that provide out-reach services and enhance access to justice, especially for people living in poverty, and other vulnerable groups;

35. Finding appropriate means of cooperating with such centres, in particular to ensure that human rights are thoroughly integrated into the provision of legal aid;

36. Encouraging the establishment of autonomously managed legal aid schemes in order to meet obligations in national and international law;

37. Working to ensure legal recognition and standardization of paralegalism;

NHRIs and Law Enforcement

38. NHRIs, together with relevant stakeholders, should strive to strengthen law enforcement systems, institutions and personnel, including through:

(a) Initiating the development, publication and implementation of education and training resources on human rights and international humanitarian law standards, investigation techniques for law enforcement and security forces and encourage them to incorporate human rights and international humanitarian law into all levels of their programs;

(b) Developing or revising standing orders that apply to police and security forces to meet international human rights and international humanitarian law standards, in particular related to places of detention, procedures of arrest, investigation and interrogation;

(c) Encouraging alternatives to pre-trial detention (such as bail, surveillance reporting and non-cash guarantees);

(d) Encouraging non-custodial measures of punishment (such as community service, fines, restitution or compensation to the victim), especially for breast-feeding mothers in detention;

(e) Presenting concrete proposals aimed at ensuring that minor offences do not come under the ambit of the criminal law system; for instance, by strengthening mediation and direct victim compensation, and promoting local community structures for resolving petty crimes;

(f) Periodic site inspections (announced and unannounced) of police stations and prisons, in close partnership with other independent structures tasked with this role and law enforcement and other national authorities, encouraging them to take appropriate, prompt action;

(g) Legislative proposals on the setting up of accountability mechanisms, monitoring systems to ensure their application and internal investigation procedures and sanctions;

(h) Monitoring and reporting on alleged cases of corruption in the police and security forces;

(i) Assistance in vetting processes (through the provision of confidential information on past human rights violations -for serious abuses there are no time limits- the violators, as well as cases of corruption and abuse of authority);

(j) Public awareness-raising on complaints procedures against the police;

(k) Encouraging fair remuneration and working conditions for law enforcement and security personnel;

NHRIs and places of detention

39. NHRIs should encourage their Governments to ratify the Convention against Torture (CAT) and its Optional Protocol (OPCAT), and to consider their designation as national preventive mechanism in this context, only if the necessary powers and resources are made available to them;

40. NHRIs should ensure their Governments adopt appropriate measures to ensure that all detainees are able to enjoy their rights to, among other things, health, food, water and education;

41. NHRIs should work with their Governments to ensure that those in detention have the opportunity to complain about violations of their rights, including to the NHRI (for example through face-to-face complaints, complaint boxes or on-site human rights counselling services), and, where a violation is found, that detainees have access to a remedy and compensation;

42. NHRIs should monitor their Governments' obligation to respect, protect and fulfil the rights of all people in detention, especially vulnerable or marginalised groups, and support their reintegration within society;

43. NHRIs should strive to strengthen the correctional system and its personnel, including through:

(a) Training of correctional staff (on human rights, interviewing and investigatory techniques, the prohibition of torture, OPCAT, etc.);

(b) Development of training materials for correctional staff on core international human rights standards regarding the correctional system;

(c) Revision of implementing regulations in line with international standards;

(d) Visits or periodic inspections (announced and unannounced) of any place of detention and confidential interviews with detainees;

(e) Investigating complaints;

(f) Assistance in vetting processes of staff of any place of detention;

(g) Legislative review and proposals (possibly based on individual complaints), including on minimum standards for correctional facilities; codes of conduct for correctional staffs; the intake, incarceration and transfer of inmates;

(h) Facilitating assistance to families of detained persons that appeal to the NHRI;

(i) Appropriate protection and assistance for the best interest of children of women in detention;

(j) Ensuring the protection of detainees from torture and cruel inhuman and degrading treatments and punishments; and

(k) Raising community awareness concerning the dignity and justice for detainees.

Adopted in Nairobi,

24 October 2008

– – – – –